موقف الإمام النووي من الحقيقة والمجاز في شرحه لأحاديث صحيح مسلم

Research Title: The Positoin of Imam Al - Nawawi on Truth and Metapher in His Explanation of Shih Muslim

بحث تقدمت به

م.د. مروة ماهر محمد الفاعور

Dr. Marwa Maher Mohammed Al - Faour

م.م. نداء سلطان محمد

Assistant Lecturer Nadaa Mohammd Sultan

الجامعة المستنصرية

Al - Muatansiriya University

كلية القانون

Colleg of Law

الجامعة العراقية

University Iarqi

قسم شؤون الدراسات العليا

Department of Postgraduate Studies

07704524459 - 07704524459

مجلة العلوم الإسلامية
المجلد 4 | العدد 42
www.isscj.edu.iq

Journal of Islamic Sciences
Vol.4 | Issue 42
ISSN: 2225-9732

March 2026

المخلص

ناقش هذا البحث اليسير جانبا مهما من جوانب علم الدلالة في الدراسات اللغوية، وهذا الجانب هو الدلالة الحسية الحقيقية اللغوية الأصلية الأولية للفظ وكذلك الدلالة المجازية، وهي الظلال الفنية الثانوية للفظ أيضا، فناقش البحث أثر هاتين الدلالتين في فكر الإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي(٦٧٦هـ) الذي يعد من الأئمة الأعلام وفقهاء مشاهير الإسلام الذي أفاض المكتبة الإسلامية بالمؤلفات القيمة المشهورة على ألسنة الناس، ومن بينها كتابه المشهور بـ(شرح صحيح مسلم)، والذي بثَّ فيه أقوال من سبقه من الفقهاء والمحدثين فضلا على أقوال اللغويين والنحويين.

وقفت على آراء الإمام النووي التي حمل دلالات ألفاظها في سياق الحديث النبوي فحمل بعضها على الحقيقة لاسيما تلك الأقوال والأفعال الصادرة من غير العاقلين لاستحالة ذلك في القوانين الأرضية، وكان له رأي فيها أنها تحمل على الحقيقة، لأن حملها عليها لا ينكره الشرع ولا يستحيل على العقل، وهذه الأخبار قد طوي عنا حققتها، وحمل بعضها الآخر على المجاز، فهو لا ينكره، بل الواجب الركون إليه في بعض سياقات الحديث الشريف لا سيما تلك الألفاظ التي تتعلق بصفات الله تعالى وأفعاله التي يستحيل حملها على ظاهرها التي فيها مشابهة المخلوقين، وهذا لا يجوز على الله تعالى، وقد يكون القول بالمجاز في بعض المواضع أبلغ من الحقيقة، وقد ناقشت تلك الأقوال فوافقت الإمام النووي في القول بالحقيقة، لأنَّ له في القرآن الكريم ما يؤيده، وكذلك الحال في القول بالمجاز.

المقدمة

ناقش هذا البحث اليسير جانبا مهما من جوانب علم الدلالة في الدراسات اللغوية، وهذا الجانب هو الدلالة الحسية الحقيقية اللغوية الأصلية الأولية للفظ، وكذلك الدلالة المجازية، وهي الظلال الفنية الثانوية للفظ أيضا، فناقش البحث أثر هاتين الدلالتين في فكر الإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي (٦٧٦هـ) الذي يعد من الأئمة الأعلام وفقهاء مشاهير الإسلام الذي أفاض المكتبة الإسلامية بالمؤلفات القيمة المشهورة على ألسنة الناس، ومن بينها كتابه المشهور ب(شرح صحيح مسلم)، والذي بثَّ فيه أقوال من سبقه من الفقهاء والمحدثين فضلا على أقوال اللغويين والنحويين، ووقفت على آراء الإمام النووي التي حمل دلالات ألفاظها في سياق الحديث النبوي على الدلالتين، فحمل بعضها على الحقيقة لاسيما تلك الأقوال والأفعال الصادرة من غير العاقلين لاستحالة ذلك في القوانين الأرضية، وكان له رأي فيها أنها تحمل على الحقيقة، لأنَّ حملها عليها لا ينكره الشرع ولا يستحيل على العقل، وقد يكون القول بالمجاز في بعض المواضع أبلغ من الحقيقة، وقد ناقشت تلك الأقوال فوافقت الإمام النووي في القول بالحقيقة، لأنَّ له في القرآن الكريم ما يؤيده، وكذلك الحال في القول بالمجاز، فهو لا ينفي وقوع المجاز في سياق الحديث النبوي، وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون في مقدمة وثلاثة مباحث، فجاء المبحث الأول على ثلاثة مطالب: فجاء المطلب الأول في بيان لفظ الدلالة لغة واصطلاحا، وجاء المطلب الثاني في بيان الدلالة الحقيقية والمجازية لغة واصطلاحا، وجاء في المبحث الثاني موقف الإمام النووي من الدلالة الحقيقية، وعرضت في المبحث الثالث لموقفه من الدلالة المجازية، وأردفته بخاتمة أوجزت فيه أهم النتائج التي توصلت إليها مشفوعة بثبت للمصادر والمراجع التي ساعدتني في إتمام البحث، ولله الحمد أولا وآخرا.

المطلب الأول: الدلالة لغة واصطلاحا.

أشار ابن فارس إلى أصل هذا اللفظ ودلالته، فقال: (الدَّالُ وَاللَّامُ أَصْلَانِ: أَحَدُهُمَا إِبَانَةُ الشَّيْءِ بِأَمَارَةٍ تَتَعَلَّمُهَا، وَالْآخَرُ اضْطِرَابٌ فِي الشَّيْءِ، فَالْأَوَّلُ قَوْلُهُمْ: دَلَلْتُ فُلَانًا عَلَى الطَّرِيقِ.

وَالدَّلِيلُ: الْأَمَارَةُ فِي الشَّيْءِ. وَهُوَ بَيِّنُ الدَّلَالَةِ وَالدِّلَالَةِ)[1]، وروى الأزهري عن: (الفرّاء: دَليلٌ من الدِّلالة والدَّلالة بِالْكَسْرِ وَالْفَتْح، وَقَالَ أَبُو عبيد: الدِّلِّيلَى من الدَّلالة، وَقَالَ شمر: دَلَلْتُ بِهَذَا الطَّرِيق دَلالةً، أَي عرفتُه، ودلَلْتُ بِهِ أَدُلّ دَلالة، وَقَالَ أَبُو زيد: أَدْلَلْتُ بالطّريق إدلالاً)[2].

الدلالة اصطلاحا: ذكر الجرجاني في حدها أنها: هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر، والشيء الأول هو الدال، والثاني هو المدلول[3]، وفصل الشيخ يحيى الأنصاري في بيانها، فذكر دلَالَة اللَّفْظ على مَعْنَاهُ مُطَابقَة، وعَلى جزئه تضمن وعَلى لَازمه الذهْنِي الْتِزَام، والأخيرة شَامِلَة لدلَالَة الِاقْتِضَاء وَدلَالَة الْإِشَارَة وَدلَالَة الْإِيمَاء، لِأَنَّهُ إِن توقف صدق الْمَنْطُوق أَو صِحَّته على إِضْمَار فدلالة اقْتِضَاء وَإِلَّا فَإِن دلّ على مَا لم يقْصد فدلالة إِشَارَة، وَإِلَّا فدلالة إِيمَاء[4]، وَالْأَصْل فِي الْكَلَام الْحَقِيقَة، وَإِنَّمَا يعدل إِلَى الْمجَاز لثقل الْحَقِيقَة أَو بشاعتها أَو جهلها للمتكلم أَو الْمُخَاطب، أَو شهرة الْمجَاز، أَو غير ذَلِك، كتعظيم الْمُخَاطب نَحْو: (سَلام على الْمجْلس العالي) وموافقة الروي والسجع والمطابقة والمقابلة والمجانسة إِذا لم يحصل ذَلِك بِالْحَقِيقَةِ[5]، ويتجه اللفظ الى تغيير دلالته بحسب السياق الذي ورد فيه، وهناك فرق تَقول: هَذَا اللَّفْظ يدل على الْعُمُوم، ثمَّ قد يسْتَعْمل حَيْثُ لَا يُرَاد الْعُمُوم، بل يُرَاد الْخُصُوص وهناك فرق بين فتح الدال وكسرها، وَمَا كَانَ للْإِنْسَان اخْتِيَار فِي معنى الدّلَالَة فَهُوَ بِفَتْح الدَّال، وَمَا لم يكن لَهُ اخْتِيَار فِي ذَلِك فبكسرها[6].

المطلب الثاني: الحقيقة والمجاز لغة واصطلاحا.

الحقيقة لغة: في أصل اللغة تدل على معنى واحد، فقد أشار ابن فارس إلى دلالة اللفظ أن الْحَاءُ وَالْقَافُ أَصْلٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى إِحْكَامِ الشَّيْءِ وَصِحَّتِهِ، فَالْحَقُّ نَقِيضُ الْبَاطِلِ، ثُمَّ يَرْجِعُ كُلُّ فَرْعٍ إِلَيْهِ بِجَوْدَةِ الِاسْتِخْرَاجِ وَحُسْنِ التَّلْفِيقِ وَيُقَالُ حَقَّ الشَّيْءُ وَجَبَ[7]، والمجاز لغة

(١) مقاييس اللغة: مادة: (دلل).
(٢) تهذيب اللغة: مادة: (دلل).
(٣) ينظر: التعريفات: ١٠٤.
(٤) ينظر: الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة: ٧٩.
(٥) ينظر: الكليات: ١٢٣.
(٦) ينظر: الكليات: ٤٣٣.
(٧) ينظر: مقاييس اللغة: مادة: (حقق).

يدل على معنيين هو الانتقال من مكان إلى مكان بقطعه، أو الانتقال الى وسطه، فالْجِيمُ وَالزَّاءُ أَصْلٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ قَطْعُ الشَّيْءِ ذِي الْقُوَى الْكَثِيرَةِ الضَّعِيفَةِ، يُقَالُ: جَزَزْتُ الصُّوفَ جَزًّا، وَهَذَا زَمَنُ الْجَزَازِ وَالْجِزَازِ، وَالْجَزُوزَةُ: الْغَنَمُ تُجَزُّ أَصْوَافُهَا. وَالْجُزَازَةُ: مَا سَقَطَ مِنَ الْأَدِيمِ إِذَا قُطِعَ، وَهَذَا حَمْلٌ عَلَى الْقِيَاسِ. وَالْأَصْلُ فِي الْجَزِّ مَا ذُكِرَ(١)، وجَازَ الْمَكَانَ يَجُوزُهُ جَوْزًا وَجَوَازًا وَجِوَازًا سَارَ فِيهِ وَأَجَازَهُ بِالْأَلِفِ قَطَعَهُ وَأَجَازَهُ أَنْفَذَهُ(٢).

الحقيقة والمجاز اصطلاحا: أول من أشار إليهما ابن جني، إذ قال: (الحقيقة: ما أقر في الاستعمال على أصل وضعه في اللغة، والمجاز: ما كان بضد ذلك، وإنما يقع المجاز ويعدل إليه عن الحقيقة لمعانٍ ثلاثة، وهي: الاتساع والتوكيد والتشبيه. فإن عدم هذه الأوصاف كانت الحقيقة البتة، فمن ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم في الفرس: «هو بحر»(٣)، فالمعاني الثلاثة موجودة فيه)(٤)، فالأصل في اللفظ الحقيقة، وعلل ابن جني الغرض من العدول من الحقيقة إلى المجاز لأغراض بلاغية، وقيل: هي الكلمة المستعملة فيما وضعت له في اصطلاح به التخاطب احترز به عن المجاز، الذي استعمل فيما وضع له في اصطلاح آخر غير اصطلاح التخاطب، كالصلاة إذا استعملها المخاطب بعرف الشرع في الدعاء، فإنها تكون مجازًا لكون الدعاء غير ما وضعت هي له في اصطلاح الشرع؛ لأنها في اصطلاح الشرع وضعت للأركان والأذكار المخصوصة، مع أنها موضوعة للدعاء في اصطلاح اللغة الحقيقة.

المبحث الثاني: دلالة الحقيقة (الدلالة الحسية).

الحمل على الحقيقة هو الأصل في الكلام، ولا يعدل عن الحقيقة إلى المجاز إلا بقرينة صارفة وترفع توهم استمال الحقيقة كما أشرت إليه آنفا، فالإمام النووي(٥)، يحمل الألفاظ في

(١) ينظر: مقاييس اللغة: مادة: (جوز).
(٢) ينظر: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: مادة: (جوز).
(٣) بلفظ: (وَإِنْ وَجَدْنَاهُ لَبَحْرًا)، مسند الطيالسي: (٢٠٩١).
(٤) الخصائص: ٤٤٤/٢.
(٥) اسمه ونسبه: يحيى بن شرف بن مري بن حسن بن حُسَيْن بن حزَام ابْن مُحَمَّد بن جُمُعَة النَّوَوِيّ الشَّيْخ الإِمَام الْعَلامَة محيي الدّين أَبُو زَكَرِيَّا شيخ الْإِسْلَام أستاذ الْمُتَأَخِّرين وَحجَّة الله على اللاحقين والداعي إِلَى سَبِيل السالفين، ولد النَّوَوِيّ فِي الْمحرم سنة إِحْدَى وَثَلَاثِينَ وسِتمِائَة بنوى، وتوفي «رحمه الله تعالى» سنة (٦٧٦هـ)عن خمس وأربعين ينظر: طبقات الشافعية: ١٥٣/٢، وطبقات الشافعية الكبرى: ٣٩٥/٨ - ٣٩٨، وطبقات الشافعيين: ٩٠٩/١ - ٩١١.

سياق الحديث النبوي الشريف، إذ هو الأصل في الكلام، وإن كان العقل يخالفه ومنطق اللغة، فهو يرى حملها على الحقيقة جائز شرعا، وهو الأولى والأصوب والأصح من حملها على المجاز، لأن النبي ﷺ خاطب الناس على قدر ما يفهمون من الخطاب، وهو يردُّ على بعض المُحدِّثين تأويلهم دلالات ألفاظ الحديث النبوي الشريف على غير وجه الحقيقة وحملها على المجاز على الرغم من أن سياق الكلام صريح اللفظ في حملها على الحقيقة التي لا ينكرها العقل والاستعمال فضلا على الشرع، فمن ذلك ما جاء في قول النبي ﷺ: (إِنَّ عِفْرِيتًا مِنَ الْجِنِّ جَعَلَ يَفْتِكُ عَلَيَّ الْبَارِحَةَ، لِيَقْطَعَ عَلَيَّ الصَّلَاةَ، وَإِنَّ اللَّهَ أَمْكَنَنِي مِنْهُ فَذَعَتُّهُ، فَلَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَرْبِطَهُ إِلَى جَنْبِ سَارِيَةٍ مِنْ سَوَارِي الْمَسْجِدِ، حَتَّى تُصْبِحُوا تَنْظُرُونَ إِلَيْهِ أَجْمَعُونَ - أَوْ كُلُّكُمْ - ثُمَّ ذَكَرْتُ قَوْلَ أَخِي سُلَيْمَانَ: {رَبِّ اغْفِرْ لِي وَهَبْ لِي مُلْكًا لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِنْ بَعْدِي}[1]، فَرَدَّهُ اللَّهُ خَاسِئًا)[2]، فعلق عليه الإمام النووي: (دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْجِنَّ مَوْجُودُونَ، وَأَنَّهُمْ قَدْ يَرَاهُمْ بَعْضُ الْآدَمِيِّينَ، وَأَمَّا قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: «إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ»[3]، فَمَحْمُولٌ عَلَى الْغَالِبِ، فَلَوْ كَانَتْ رُؤْيَتُهُمْ مُحَالًا لَمَا قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا قَالَ مِنْ رُؤْيَتِهِ إِيَّاهُ وَمِنْ أَنَّهُ كَانَ يَرْبِطُهُ لِيَنْظُرُوا كُلُّهُمْ إِلَيْهِ، وَيَلْعَبَ بِهِ وِلْدَانُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، قَالَ الْقَاضِي: «وَقِيلَ إِنَّ رُؤْيَتَهُمْ عَلَى خَلْقِهِمْ وَصُوَرِهِمُ الْأَصْلِيَّةِ مُمْتَنِعَةٌ لِظَاهِرِ الْآيَةِ إِلَّا لِلْأَنْبِيَاءِ صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ، وَمَنْ خُرِقَتْ لَهُ الْعَادَةُ وَإِنَّمَا يَرَاهُمْ بَنُو آدَمَ فِي صُوَرٍ غَيْرِ صُوَرِهِمْ كَمَا جَاءَ فِي الْآثَارِ قُلْتُ هَذِهِ دَعْوَى مُجَرَّدَةٌ فَإِنْ لَمْ يَصِحَّ لَهَا مُسْتَنَدٌ فَهِيَ مَرْدُودَةٌ»[4]، قَالَ الْإِمَامُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْمَازِرِيُّ: «الْجِنُّ أَجْسَامٌ لَطِيفَةٌ رُوحَانِيَّةٌ، فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ تَصَوَّرَ بِصُورَةٍ يُمْكِنُ رَبْطُهُ مَعَهَا ثُمَّ يَمْتَنِعُ مِنْ أَنْ يَعُودَ إِلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ حَتَّى يَتَأَتَّى اللَّعِبُ بِهِ، وَإِنْ خُرِقَتِ الْعَادَةُ أَمْكَنَ غَيْرُ ذَلِكَ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ ذَكَرْتُ قَوْلَ أَخِي سُلَيْمَانَ صَلَاةُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ»[5]، قَالَ الْقَاضِي: «مَعْنَاهُ أَنَّهُ مُخْتَصٌّ بِهَذَا، فَامْتَنَعَ نَبِيُّنَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ رَبْطِهِ، إِمَّا أَنَّهُ لَمْ يَقْدِرْ عَلَيْهِ لِذَلِكَ وَإِمَّا لِكَوْنِهِ لَمَّا تَذَكَّرَ ذَلِكَ لَمْ يَتَعَاطَ ذَلِكَ لِظَنِّهِ أَنَّهُ لَمْ يَقْدِرْ عَلَيْهِ، أَوْ تَوَاضُعًا وَتَأَدُّبًا»)[6]، وهاهنا يرد الإمام النووي على القاضي عياض

(١) سورة ص من الآية: ٣٥.
(٢) صحيح مسلم: رقم: (٤٥١)، كتاب المساجد، باب جواز لعن الشيطان في أثناء الصلاة.
(٣) سورة الأعراف من الآية: ٢٧.
(٤) إِكمَالُ المُعْلِمِ بفَوَائِدِ مُسْلِم: ٤٧٣/٣.
(٥) المعلم بفوائد مسلم: ١٧٨/١.
(٦) شرح صحيح مسلم: ٢٩/٥، وينظر: إِكمَالُ المُعْلِمِ بفَوَائِدِ مُسْلِم: ٤٧٣/٣.

أن الجن على صورتهم الحقيقية التي خلقهم الله تعالى عليها ممتنعة ما عدا الأنبياء» عليهم الصلاة والسلام»، ولظاهر الآية الكريمة التي تنفي هذه الرؤية، وعدم إمكانية وقوعها قول غير دقيق ولا يستند إلى أثر صحيح غير القرآن الكريم فذكر الإمام النووي أن دلالة القرآن الكريم هنا على الغالب، وليس على وجه الحتم والنفي المطلق، فهذه الرؤية ممكنة وغير محالة بدليل رغبة النبي ﷺ بربطه في المسجد، ورؤية ولدان الصحابة y له، ويسوق الإمام النووي حجة منطقية عقلية في سياق الحديث النبوي الشريف هي أن رؤية الجن لو كانت محالا: (لَمَا قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا قَالَ مِنْ رُؤْيَتِهِ إِيَّاهُ وَمِنْ أَنَّهُ كَانَ يَرْبِطُهُ لِيَنْظُرُوا كُلُّهُمْ إِلَيْهِ، وَيَلْعَبَ بِهِ وِلْدَانُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ)، وهذا كلام صائب لا ينقضه دليل آخر إلا أننا لم نعرف صورهم الحقيقية إلا بما جاءت به الأخبار في القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، فهذا العالم الروحاني قد طوي علينا حقيقة خلقهم، وكذلك ينطبق الحال على عالم الملائكة، فهو عالم روحاني، فهذا جبريل عليه السلام لم يأتِ إلى النبي ﷺ في المسجد النبوي إلا بصورة رجل في الحديث المشهور في سؤاله عن الإسلام والإيمان والإحسان(١)، وقد جاء إلى السيدة مريم» عليها السلام» في القرآن الكريم بصورة رجل، لأن الصحابة رضي الله عنهم لا يتأتى لهم إمكانية رؤيته على صورته الحقيقية، وهذا ممكن للنبي ﷺ، إذ رآه على صورته الحقيقية بعد أن رجع إلى غار حراء جالسا على كرسي بين السماء والأرض(٢)، ورآه في الأفق له ست مائة جناح(٣).

قد ورد في الحديث النبوي الشريف أن الجن تستطيع أن تتصور بصور شتى لا سيما صور الحيوانات، وقد ورد في الحديث: (الْكَلْبُ الْأَسْوَدُ شَيْطَانٌ)(٤)، وكذلك ورد تصورت بصورة الحية، عَنْ عَائِشَةَ قالت: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ قَتْلِ جِنَّانِ الْبُيُوتِ يَعْنِي مِنَ الْحَيَّاتِ إِلَّا الْأَبْتَرُ وَذُو الطُّفْيَتَيْنِ، فَإِنَّهُمَا يَخْطِفَانِ الْأَبْصَارَ وَيَقْتُلَانِ الْحَبَلَ فِي بُطُونِ النِّسَاءِ فَمَنْ لَمْ يَقْتُلْهَا فَلَيْسَ مِنَّا)(٥)، وعن ابْن عُمَرَ «رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا»، كَانَ يَقْتُلُ الحَيَّاتِ كُلَّهَا حَتَّى حَدَّثَهُ أَبُو لُبَابَةَ البَدْرِيُّ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (نَهَى عَنْ قَتْلِ جِنَّانِ البُيُوتِ، فَأَمْسَكَ

(١) صحيح مسلم: كتاب الإيمان، باب بدء الوحي، رقم: (٨).
(٢) صحيح البخاري: رقم: (٤)، وصحيح مسلم: رقم: (١٦١).
(٣) صحيح البخاري: رقم: (٣٢٣٢).
(٤) صحيح مسلم: رقم: (٥١٠).
(٥) مسند الطيالسي: رقم: (١٦٤٦).

عَنْهَا)[1]، وقد تكلم القرآن الكريم عن الشيطان أنه تصور بصورة رجل من كنانة قبيل غزوة بدر الكبرى فقال تعالى: (وَإِذْ زَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطانُ أَعْمالَهُمْ وَقالَ لا غالِبَ لَكُمُ الْيَوْمَ مِنَ النَّاسِ وَإِنِّي جارٌ)[2]، وورد في التفسير إِنَّ سُرَاقَةَ بْنَ مَالِكٍ تَمَثَّلَ بِهِ الشَّيْطَانُ، وَقَالَ: » لَا غَالِبَ لَكُمُ الْيَوْمَ مِنَ النَّاسِ وَإِنِّي جَارٌ لَكُمْ» فَاثْبُتُوا[3]، فلم على صورته الحقيقية التي خلقها الله عليها لاستحالة ذلك لكن الله تعالى أمكن الأنبياء والرسل من ذلك دون غيرهم من الخلائق، وهذه الأدلة من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة تعضد من نفى رؤية الجن على حقيقتهم، فالآية الكريمة عامة في دلالتها، ولكنها تخصصت بهذا الحديث النبوي الشريف وغيره بإمكانية رؤيتهم على صورتهم لحقيقية للأنبياء، ولا تنسخ دلالته الآية الكريمة، ومن غير الممكن رؤيتهم إلا على غير صورتهم الحقيقية من غير الأنبياء كما أشار إليه القاضي عياض «رحمه لله»، برؤية الشيطان مربوطا في سارية من سواري المسجد، ولأن هذه صور الجن والشيطان صور قبيحة بشعة قد لا يحتمل الإنسان رؤيتها قد استقرت في نفوس الناس، وقد أشار القرآن الكريم إلى جزء منها، فقال تعالى: (طَلْعُهَا كَأَنَّهُ رُءُوسُ الشَّيَاطِينِ)[4]، فتسمِّي العربُ تلك الحيَّات رؤوسَ الشَّياطين لقُبحِها، وذكر بعضُهم: أُريدَ به الشياطينَ المعروفةَ، وقد اعتقدَ الناسُ قُبحَهم وقبحَ رُؤوسِهم، وإن لم يُشاهِدُوهم، ولذلك يشبهون الشيءَ القبيحَ بالشياطينِ، يقولُ الرجل: رأيتُ فلاناً كأنَّهُ شياطينُ، ورؤوسهُ رأسُ الشيطانِ، فالشياطينُ موصوفةٌ بالقُبحِ وإنْ كانت لا تُرَى، وقيل: وهو القَوْل المعروفُ أن الشيء إذا استقبح شُبِّهَ بالشيطان، فقيل: كأنَّه وجه شيطانٍ، وكأنه رأسُ شيطان، والشيطان لا يُرى، ولكنه يستشعر أنه أقبح ما يكون من الأشياء، لو رُئِيَ لرئي في أقبح صورة[5]، وقد أكد أهل اللغة هذه الدلالة، فقال أبو جعفر النحاس: (يدلّ على أن الجنّ لا يرون إلا في وقت نبيّ ليكون ذلك دلالة على نبوّته لأن الله جلّ وعزّ خلقهم خلقا لا يرون فيه وإنما يرون إذا نقلوا عن صورهم وذلك من المعجزات التي لا تكون إلّا في وقت الأنبياء صلّى الله عليه وسلّم)[6]، وهو قول جمهور المفسرين، فقال الرازي: (إِنَّهُمْ يَرَوْنَ الْإِنْسَ لِأَنَّهُ تَعَالَى

(١) صحيح البخاري: رقم: (٤٠١٦).
(٢) سورة الأنفال من الآية: ٤٨.
(٣) ينظر: تفسير عبد الرزاق: ١٢٤/٢.
(٤) سورة الصافات الآية: ٦٥.
(٥) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٣٨٧/٢، ومعاني القرآن وإعرابه: ٣٠٦/٤.
(٦) إعراب القرآن للنحاس: ٥٠/٢.

خَلَقَ فِي عُيُونِهِمْ إِدْرَاكًا وَالْإِنْسُ لَا يَرَوْنَهُمْ لِأَنَّهُ تَعَالَى لَمْ يَخْلُقْ هَذَا الْإِدْرَاكَ فِي عُيُونِ الْإِنْسِ)[1]، وقد جرى جمهور الناس عليه، فلم نجد منهم من يقول إنه رأى الجن، وبيد أنّ بعض المفسرين أجاز ذلك، فهذا القرطبي، إذ عبر عن هذه الرؤية من غير قيد بقوله: (وَقَدْ جَاءَ فِي رُؤْيَتِهِمْ أَخْبَارٌ صَحِيحَةٌ، وَقَدْ خَرَّجَ الْبُخَارِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: وَكَّلَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِحِفْظِ زَكَاةِ رَمَضَانَ، وَذَكَرَ قِصَّةً طَوِيلَةً، ذَكَرَ فِيهَا أَنَّهُ أَخَذَ الْجِنِّيَّ الَّذِي كَانَ يَأْخُذُ التَّمْرَ، وَأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَهُ: » مَا فَعَلَ أَسِيرُكَ الْبَارِحَةَ»[2])[3]، وفي هذا نظر، وسياق الحديث النبوي الشريف أنّ أبا هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لم يكن يعرفه من الجن، فقد صُوِّر أنه أشيبا، ولم يظهر على صورته الحقيقية، فرؤية الشيطان في الحديث لم يكن على صورته الحقيقية، وذكر ذلك ابن بطال واشترط تصوره بصورة مشخصة، فإذا تشخصوا في صور الأجسام المدركة بالعين جازت رؤيتهم، كَمَا شخص الشَّيْطَان لأبي هُرَيْرَة فِي صُورَة سَارِق ونحو هذا ذهب إليه العيني وغيره، ولذا ذكر الإمام الشافعي من زعم أنه رأى الجن عُزِّر لمخالفته القرآن بخلاف ما إذا تمثلوا بصور أخرى كثيفة[4]، وأصرح من هذا حديث أبي بن كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فروى النسائي بسنده، إذ قال: (أَخْبَرَنَا أَبُو دَاوُدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هَانِئٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَرْبُ بْنُ شَدَّادٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى، قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَضْرَمِيُّ بْنُ لَاحِقٍ التَّمِيمِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ، قَالَ: كَانَ لِجَدِّي جُرْنٌ مِنْ تَمْرٍ، فَجَعَلَ يَجِدُهُ يَنْقُصُ فَحَرَسَهُ ذَاتَ لَيْلَةٍ، فَإِذَا هُوَ بِدَابَّةٍ شِبْهُ الْغُلَامِ الْمُحْتَلِمِ، فَسَلَّمَ عَلَيْهِ فَرَدَّ عَلَيْهِ السَّلَامَ، فَقَالَ: مَنْ أَنْتَ، أَجِنٌّ أَمْ إِنْسٌ؟ قَالَ: لَا بَلْ جِنٌّ، قَالَ: أَعْطِنِي يَدَكَ، فَإِذَا يَدُ كَلْبٍ وَشَعْرُ كَلْبٍ، قَالَ: هَكَذَا خَلْقُ الْجِنِّ، قَالَ: قَدْ عَلِمْتَ الْجِنَّ، مَا فِيهِمْ رَجُلٌ أَشَدُّ مِنِّي)[5]، ومنه ما رواه الترمذي بسنده عن أبي أسيد السَّاعِدِيّ الخزرجي أَنَّهُ كَانَتْ لَهُ سَهْوَةٌ فِيهَا تَمْرٌ، فَكَانَتْ تَجِيءُ الغُولُ، فَتَأْخُذُ مِنْهُ، فَشَكَى، ذَلِكَ إِلَى النَّبِيِّ صَلى الله عَليه وسَلم، فَقَالَ: اذْهَبْ، فَإِذَا رَأَيْتَهَا فَقُلْ: بِسْمِ اللهِ أَجِيبِي رَسُولَ اللهِ صَلى الله عَليه وسَلم، قَالَ: فَأَخَذَهَا، فَحَلَفَتْ أَنْ لاَ تَعُودَ فَأَرْسَلَهَا، فَجَاءَ إِلَى النَّبِيِّ صَلى الله عَليه

(١) مفاتيح الغيب: ٢٢٤/١٢.
(٢) صحيح البخاري: رقم: (٢٣١١).
(٣) تفسير القرطبي: /١٨٧.
(٤) ينظر: شرح صحيح البخاري لابن بطال: ٤٤٩/٦، وعمدة القاري شرح صحيح البخاري: ١٤٨/٤، ومرقاة المفاتيح: ٢٠/٥.
(٥) السنن الكبرى: رقم: (١٥٧٣١).

وسَلم فَقَالَ: مَا فَعَلَ أَسِيرُكَ؟ قَالَ: حَلَفَتْ أَنْ لاَ تَعُودَ، فَقَالَ: كَذَبَتْ)[1]، وبعض شراح الحديث النبوي أجازوا وقوع ذلك، وقد صرَّح الخطابي بوقوعها من غير قيد، وأن جملة من الصحابةy قد رأوا الجن، إذ قال: (وفيه دليل على أن رؤية البشر الجن غير مستحيلة، والجن أجسام لطيفة، والجسم وإن لطف فإن دركه غير ممتنع أصلاً، وقد رأينا غير واحد من ثقات أهل الزهد والورع، وبلغنا عن غير واحد من أصحاب الرياضيات وأهل الصفاء والإخلاص من أهل المعرفة يخبرون أنهم يدركون أشخاصهم، فأما قول الله تعالى: {إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ}، فإن ذلك حكم الأعم الأغلب من أحوال بني آدم، امتحنهم الله بذلك، وابتلاهم ليفزعوا إليه ويستعيذوا به من شرهم، ويطلبوا الأمان من غائلتهم، ولا ينكر أن يكون حكم الخاص والنادر من المصطفين من عباده بخلاف ذلك، فقد قال تعالى: {إِنَّ عِبادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطانٌ إِلاَّ مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغاوِينَ}[2]، وقال: {إِلاَّ عِبادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ}[3]، فأخبر أنهم لا يسلطون على أوليائه، ولا يجدون السبيل إليهم، وهذا المعنى كأنه هو علة رؤيتهم إيانا وعدم رؤيتنا إياهم والله أعلم، وقد روينا عن عمر بن الخطاب وأبي أيوب الأنصاري، وعن غير واحد من الصحابة رؤية الجن ومعالجتهم إياهم، وغير حديث من طريق الثقات من النقلة والأثبات منهم، وفي الحديث دليل على أن أصحاب سليمان كانوا يرون الجن وتصرفهم له وبين يديه وذلك من دلائل نبوته، ولولا مشاهدتهم إياهم لم تكن تقوم له الحجة بمكانهم عليهم)[4]، فقال ابن حجر: (وَأَنَّهُ قَدْ يَتَصَوَّرُ بِبَعْضِ الصُّوَرِ، فَتُمْكِنُ رُؤْيَتُهُ، وَأَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: » إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لَا ترونهم»، مَخْصُوصٌ بِمَا إِذَا كَانَ عَلَى صُورَتِهِ الَّتِي خُلِقَ عَلَيْهَا، وَأَنَّ مَنْ أُقِيمَ فِي حِفْظِ شَيْءٍ سُمِّيَ وَكِيلًا، وَأَنَّ الْجِنَّ يَأْكُلُونَ مِنْ طَعَامِ الْإِنْسِ، وَأَنَّهُمْ يَظْهَرُونَ لِلْإِنْسِ لَكِنْ بِالشَّرْطِ الْمَذْكُورِ وَأَنَّهُمْ يَتَكَلَّمُونَ بِكَلَامِ الْإِنْسِ وَأَنَّهُمْ يَسْرِقُونَ وَيَخْدَعُونَ)[5]، وأرى ابن حجر يشترط بالصورة غير صورته التي خُلِق في هذا الموضع، ولكنه يُجوِّز في موضع آخر، إذ قال أيضا تعقيبا على قول الخطابي: (وَتُعُقِّبَ بِأَنَّ نَفْيَ رُؤْيَةِ الْإِنْسِ

(١) سنن الترمذي: (٢٨٨٠).
(٢) سورة الحجر من الآية: ٤٢.
(٣) سورة الحجر من الآية: ٤٠.
(٤) أعلام الحديث: ٣٩٩/١ - ٤٠٠.
(٥) فتح الباري شرح صحيح البخاري: ٤٨٩/٤.

لِلْجِنِّ عَلَى هَيْئَتِهِمْ لَيْسَ بِقَاطِعٍ مِنَ الْآيَةِ، بَلْ ظَاهِرُهَا أَنَّهُ مُمْكِنٌ، فَإِنَّ نَفْيَ رُؤْيَتِنَا إِيَّاهُمْ مُقَيَّدٌ بِحَالِ رُؤْيَتِهِمْ لَنَا، وَلَا يَنْفِي إِمْكَانَ رُؤْيَتِنَا لَهُمْ فِي غَيْرِ تِلْكَ الْحَالَةِ، وَيُحْتَمَلُ الْعُمُومُ، وَهَذَا الَّذِي فَهِمَهُ أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ حَتَّى قَالَ الشَّافِعِيُّ مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ يَرَى الْجِنَّ أَبْطَلْنَا شَهَادَتَهُ وَاسْتَدَلَّ بِهَذِهِ الْآيَةِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ)[1]، وأشار البرماوي الى جواز ذلك وإن الإنسان قد يرى الجن[2]، وبيد أنَّ القسطلاني قد اعترض على دلالة العموم، إذ قال: (لا حاجة إلى هذا التأويل في الآية، إذ ليس فيها ما ينفي رؤيتنا إياهم مطلقاً، إذ المفاد منها أن رؤيته إيانا مقيدة بهذه الحيثية فلا نراهم في زمان رؤيتهم لنا فقط ويجوز رؤيتنا لهم في غير ذلك الوقت)[3]، وهذا محمول على من يدّعي رؤيتهم على صورهم التي خلقوا عليها، وأما من ادعى أنه يرى شيئًا منهم بعد أن يتصور على صور شتى من الحيوان، فلا يقدح فيه، وقد تواترت الأخبار بتحورهم في الصور، واختلف أهل الكلام في ذلك، فقيل: هو تخييل فقط، ولا ينتقل أحد عن صورته الأصلية، وقيل: بل ينتقل، لكن لا باقتدارهم على ذلك، بل بضرب من الفعل، إذا فعله انتقل كالسحر. وهذا يرجع إلى الأول، وفيه أثر عن عمر أخرجه ابن أبي شيبة بإسناد صحيح «إنّ الغِيلان ذكروا عند عمر فقال: إن أحدًا لا يستطيع أن يتحول عن صورته التي خلقه الله عليها، ولكن لهم سحرة كسحرتكم، فإذا رأيتم ذلك «فأذِّنوا» وهذا يدل على وجودهم، كدلالة حديث الباب وغيره من الآيات والأحاديث على ذلك[4] فهذا الأمر لا يتحقق على صورة الجن الحقيقية أخذًا بظاهر القرآن الكريم التي نفاها، وأما في الحديث الشريف فممكن الرؤية إذا تصوروا بصورة مجسمة مدركة جمعا بين الدليلين.

قد يرى الإمام النووي أنَّ الألفاظ الواردة في سياق الحديث النبوي قد يفسر بعضها بعضا إذا وردت الروايتان بألفاظ مختلفة، فيمكن أن تكون الرواية الثانية مفسرة للرواية الأولى موضحة لمعناها الذي قد يؤول بحمله على المجاز، وعليه يمكن أن تحمل هذه الألفاظ على الحقيقة لأنه الأصل في الكلام، ولأن رواة الحديث النبوي الشريف قد حملها على الحقيقة، ولم يحملها على المجاز، ومن ذلك ما جاء تعليقه على قول النبيr: (إِذَا أَذَّنَ الْمُؤَذِّنُ أَدْبَرَ الشَّيْطَانُ

(١) فتح الباري شرح صحيح البخاري: ٤٥٩/٦.
(٢) ينظر: اللامع الصبيح بشرح الجامع الصحيح: ٢٨٥/٧.
(٣) الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري: ١٢٢/٤.
(٤) ينظر: كوثَر المَعَاني الدَّرَارِي في كَشْفِ خَبَايا صَحِيحْ البُخَاري: ٢٥١/٧ - ٢٥٢.

وَلَهُ حُصَاصٌ)[1]، وفي رواية أخرى: (إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ أَدْبَرَ الشَّيْطَانُ لَهُ ضُرَاطٌ، حَتَّى لَا يَسْمَعَ التَّأْذِينَ، فَإِذَا قُضِيَ التَّأْذِينُ أَقْبَلَ حَتَّى إِذَا ثُوِّبَ بِالصَّلَاةِ أَدْبَرَ حَتَّى إِذَا قُضِيَ التَّثْوِيبُ، أَقْبَلَ حَتَّى يَخْطُرَ بَيْنَ الْمَرْءِ وَنَفْسِهِ يَقُولُ لَهُ: اذْكُرْ كَذَا وَاذْكُرْ كَذَا لِمَا لَمْ يَكُنْ يَذْكُرُ مِنْ قَبْلُ حَتَّى يَظَلَّ الرَّجُلُ مَا يَدْرِي كَمْ صَلَّى)[2]، إذ علق الإمام النووي على الروايتين بقوله: (قَوْلُهُ وَلَهُ حُصَاصٌ هُوَ بِحَاءٍ مُهْمَلَةٍ مَضْمُومَةٍ وَصَادَيْنِ مُهْمَلَتَيْنِ أَيْ ضُرَاطٌ كَمَا فِي الرِّوَايَةِ الْأُخْرَى، وَقِيلَ الْحُصَاصُ شِدَّةُ الْعَدْوِ قَالَهُمَا أَبُو عُبَيْدٍ وَالْأَئِمَّةُ مِنْ بَعْدِهِ قَالَ الْعُلَمَاءُ، وَإِنَّمَا أَدْبَرَ الشَّيْطَانُ عِنْدَ الْأَذَانِ لِئَلَّا يَسْمَعَهُ فَيُضْطَرَّ إِلَى أَنْ يَشْهَدَ لَهُ بِذَلِكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لِقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لا يسمع صَوْتَ الْمُؤَذِّنِ جِنٌّ وَلَا إِنْسٌ وَلَا شَيْءٌ إِلَّا شَهِدَ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، قَالَ الْقَاضِي عِيَاضٌ وَقِيلَ إِنَّمَا يَشْهَدُ لَهُ الْمُؤْمِنُونَ مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ، فَأَمَّا الْكَافِرُ فَلَا شَهَادَةَ لَهُ قَالَ وَلَا يُقْبَلُ هَذَا مِنْ قَائِلِهِ لِمَا جَاءَ فِي الْآثَارِ مِنْ خِلَافِهِ، قَالَ: وَقِيلَ أَنَّ هَذَا فِيمَنْ يَصِحُّ مِنْهُ الشَّهَادَةُ مِمَّنْ يَسْمَعُ وَقِيلَ بَلْ هُوَ عَامٌّ فِي الْحَيَوَانِ وَالْجَمَادِ، وَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَخْلُقُ لَهَا وَلِمَا لَا يَعْقِلُ مِنَ الْحَيَوَانِ إِدْرَاكًا لِلْأَذَانِ وَعَقْلًا وَمَعْرِفَةً، وَقِيلَ إِنَّمَا يُدْبِرُ الشَّيْطَانُ لِعِظَمِ أَمْرِ الْأَذَانِ لِمَا اشْتَمَلَ عَلَيْهِ مِنْ قَوَاعِدَ التَّوْحِيدِ وَإِظْهَارِ شَعَائِرِ الْإِسْلَامِ وَإِعْلَانِهِ وَقِيلَ لِيَأْسِهِ مِنْ وَسْوَسَةِ الْإِنْسَانِ عِنْدَ الْإِعْلَانِ بِالتَّوْحِيدِ)[3].

هاهنا يرى الإمام النووي أنه يمكن حمل اللفظ على الحقيقة، لأنه الأصل في الكلام، ولأن الرواية الثانية للحديث النبوي الشريف قد اللفظ، ورفعت احتمال دلالة المجاز، وإذا أسند هذا التفسير والبيان والشرح إلى النبيr فلا حاجة إلى حمله على المجاز، والنبي r هو أعلم بالمعنى المراد من السياق، لأنه الأصل في الكلام وفحوى الخطاب، ولا يصرفها إلى المجاز إلا بقرينة لفظية، وقد خاطبهم النبيr بما يفهمون، ولا يريد حمل الكلام على معان أخرى قد لا يستوعبها السامع والمخاطب، وأرى أنّ هناك قرائن لفظية وحالية لا تصرف هذا الخطاب إلا إلى الحقيقة من أحاديث أخر، وإنْ كان حمل الكلام على الحقيقة لا يحتاج إل قرينة، ولكن إذا كان السياق يحتمل الدلالتين فترجح إحداهما بدليل آخر، إذ ورد في سياق الحديث النبوي الشريف رواية ثالثة لا تصرف هذا الخطاب إلا إلى الحقيقة، فروى مسلم بسنده: (حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَعُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ إِسْحَاقُ، أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ - حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنِ الْأَعْمَشِ

(١) صحيح مسلم: رقم: (٣٨٩/١٧)، كتاب الصلاة، باب إدبار الشيطان إذا سمع النداء وعودته للوسوسة.
(٢) صحيح مسلم: رقم: (٣٨٩/ ١٩)، كتاب الصلاة، باب إدبار الشيطان إذا سمع النداء وعودته للوسوسة.
(٣) شرح صحيح مسلم: ٩٢/٤.

عَنْ أَبِي سُفْيَانَ عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: إِنَّ الشَّيْطَانَ إِذَا سَمِعَ النِّدَاءَ بِالصَّلَاةِ ذَهَبَ حَتَّى يَكُونَ مَكَانَ الرَّوْحَاءِ، قَالَ سُلَيْمَانُ: فَسَأَلْتُهُ عَنِ الرَّوْحَاءِ فَقَالَ: هِيَ مِنَ الْمَدِينَةِ سِتَّةٌ وَثَلَاثُونَ مِيلًا)[1]، والروحاء مكان يبعد عن المدنية من ظاهر من سياق الحديث النبوي هذه المسافة[2]، وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ فَضْلٌ لِلْأَذَانِ عَظِيمٌ أَلَا تَرَى أَنَّ الشَّيْطَانَ يُدْبِرُ مِنْهُ وَلَا يُدْبِرُ مِنْ تِلَاوَةِ الْقُرْآنِ فِي الصَّلَاةِ وَحَسْبُكَ بِهَذَا فَضْلًا لِمَنْ تَدَبَّرَ، فرَوَى ابْنُ الْقَاسِمِ عَنْ مَالِكٍ قَالَ: (اسْتُعْمِلَ زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ عَلَى مَعْدِنِ بَنِي سُلَيْمٍ، وَكَانَ مَعْدِنًا لَا يَزَالُ يُصَابُ فِيهِ النَّاسُ مِنْ قِبَلِ الْجِنِّ، فَلَمَّا وَلِيَهُمْ شَكَوْا ذَلِكَ إِلَيْهِ، فَأَمَرَهُمْ بِالْأَذَانِ، وَأَنْ يَرْفَعُوا أَصْوَاتَهُمْ بِهِ، فَفَعَلُوا فَارْتَفَعَ ذَلِكَ عَنْهُمْ فَهُمْ عَلَيْهِ حَتَّى الْيَوْمَ، قَالَ مَالِكٌ: وَأَعْجَبَنِي ذَلِكَ مِنْ رَأْيِ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ)[3]، وهذه القرينة اللفظية تخرج هذا الفعل من دلالة المجاز التي قال بها بعض المحدثين [4]، وسأل العيني نفسه، فإن قيل: ما حقيقة هذا الكلام؟ قلت: (هذا تمثيل لحال الشيطان عند هروبه من سماع الأذان بحال مَن حزقه - أمر عظيم، واعتراه خطب جسيم حتى لم يزل يحصل له الضُّراط من شدة ما هو فيها؛ لأن الواقع في شدة عظيمة من خوف وغيره تسترخي مفاصله ولا يقدر على أن يملك نفسه، فينفتح منه مخرج البول والغائط؛ ولما كان الشيطان - عليه اللعنة - تعتريه شدة عظيمة وداهية جسيمة عند النداء إلى الصلاة، فيَهرب حتى لا يسمع الأذان شبه حاله بحال ذلك الرجل، وأثبت له على وجه الادعاء الضراط الذي يَنشا من كمال الخوف الشديد وفي الحقيقة: ما ثم ضراط، ويحوز أن يكون له ريح لأنه روح، ولكن لم نعرف كيفيته)[5]، فحاول العيني الفرار من القول بالحقيقة، فزعم أنه تمثيل على الرغم أنه أقر أنه: (يحوز أن يكون له ريح لأنه روح، ولكن لم نعرف كيفيته)، وهذا أمر غريب أن تصدر منه وكان الأولى به الإذعان والتسليم لما جاء به ظاهر اللفظ، وإذ القول بالحقيقة هو ما ذهب جمهور المحدثين، ولا حاجة إلى تأويل اللفظ، فدلالته ظاهرة المعنى ذكر ذلك ابن رجب الحنبلي[6]، وعلل ذلك ابن حجر: (ظَاهِرُهُ أَنَّهُ يَتَعَمَّدُ إِخْرَاجَ ذَلِكَ إِمَّا لِيَشْتَغِلَ بِسَمَاعِ الصَّوْتِ الَّذِي يُخْرِجُهُ عَنْ سَمَاعِ الْمُؤَذِّنِ، أَوْ

(١) صحيح مسلم: رقم: (١٥ /٣٨٩).
(٢) ينظر: تهذيب الأسماء واللغات: ٣٨٠/٢.
(٣) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: ٣٠٩/١٨.
(٤) ينظر: طرح التثريب في شرح التقريب: ٢٠٢/٢، واللامع الصبيح: ٤٤٣/٣، وشرح سنن أبي داود: ٣ /٤٥٥.
(٥) شرح سنن أبي داود: ٤٦٤/٢.
(٦) ينظر: فتح الباري لابن رجب: ٤٢٦/٣، والإفصاح عن معاني الصحاح: ١٧٩/٦، ومطالع الأنوار: ٣٦٥/٢.

يَصْنَعُ ذَلِكَ اسْتِخْفَافًا كَمَا يَفْعَلُهُ السُّفَهَاءُ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ لَا يَتَعَمَّدَ ذَلِكَ، بَلْ يَحْصُلُ لَهُ عِنْدَ سَمَاعِ الْأَذَانِ شِدَّةُ خَوْفٍ يُحْدِثُ لَهُ ذَلِكَ الصَّوْتَ بِسَبَبِهَا، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَتَعَمَّدَ ذَلِكَ لِيُقَابِلَ مَا يُنَاسِبُ الصَّلَاةَ مِنَ الطَّهَارَةِ بِالْحَدَثِ)[1]، فمِنْ شِدَّةِ مَا لَحِقَهُ مِنَ الْخِزْيِ وَالذُّعْرِ عِنْدَ ذِكْرِ اللَّهِ، وَذِكْرُ اللَّهِ فِي الْأَذَانِ تَفْزَعُ مِنْهُ الْقُلُوبُ مَا لَا تَفْزَعُ مِنْ شَيْءٍ مِنَ الذِّكْرِ لِمَا فِيهِ مِنَ الْجَهْرِ بِالذِّكْرِ وَتَعْظِيمِ اللَّهِ فِيهِ وَإِقَامَةِ دِينِهِ، فَيُدْبِرُ الشَّيْطَانُ لِشِدَّةِ ذَلِكَ عَلَى قَلْبِهِ حَتَّى لَا يَسْمَعَ النِّدَاءَ، فَإِذَا قُضِيَ النِّدَاءُ أَقْبَلَ عَلَى طَبْعِهِ وَجِبِلَّتِهِ يُوَسْوِسُ أَيْضًا، وَيَفْعَلُ مَا يَقْدِرُ مِمَّا قَدْ سُلِّطَ عَلَيْهِ، وبعضهم أجاز الدلالتين، أي: الحمل على الحقيقة أو الحمل على المجاز[2].

قد علل الإمام النووي هذا الحمل على الحقيقة بقوله: (وَإِنَّمَا أَدْبَرَ الشَّيْطَانُ عِنْدَ الْأَذَانِ لِئَلَّا يَسْمَعَهُ فَيُضْطَرَّ إِلَى أَنْ يَشْهَدَ لَهُ بِذَلِكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، لقول النبيr: » لَا يَسْمَعُ مَدَى صَوْتِ الْمُؤَذِّنِ جِنٌّ وَلَا إِنْسٌ، وَلَا شَيْءٌ، إِلَّا شَهِدَ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»[3] [4]، وهذا الفعل لا يستبعد ولا يستغرب منه، لأنه جسمٌ متغذٍ، ولا مانع من حمله على ظاهره؛ إذ هو جسم يصح منه خروج الريح[5]، ويرد على بعض المحدثين الذين فسروا هذا الفعل بشدة العدو[6]، وهو قول أهل اللغة الذين استحالوا خروج هذا الأمر من الشيطان [7]، ومنه قول الشاعر[8]:

عَجَرَّدٌ كالذِّئبِ ذِي الحُصاصِ يَربِضُ، تَحتَ القَمَرِ الوَبّاصِ

وبعضهم حمله على الظاهر، وهو الضراط[9]، وقد ثبت في الحديث النبوي الشريف خروج البول من الشياطين، فقد روى ابن مسعودt عن النبيr أنَّ رجلا ذُكر نام عن صلاة الفجر فقال: (ذَلِكَ رَجُلٌ بَالَ الشَّيْطَانُ فِي أُذُنِهِ)[10]، وحمله كثير من المحدثين وشراح الحديث على الحقيقة،

(١) فتح الباري في شرح صحيح البخاري: ٨٥/٢، وينظر: شرح سنن أبي داود لابن رسلان: ٤٥٦/٣.
(٢) ينظر: التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: ٣٠٨/١٨، وعمدة القاري شرح صحيح البخاري: ١١١/٥ - ١١٢.
(٣) موطأ الإمام مالك: (١٥٠)، وصحيح البخاري: (٦٠٩).
(٤) شرح صحيح مسلم: ٩٢/٤.
(٥) ينظر: إكمال المعلم: ٢١٥/١، وفتح الباري لابن حجر: ١٧٨/٢، والتوضيح لشرح الجامع الصحيح: ٣٢٤/٦
(٦) وهو قول أبي عبيد، ينظر: غريب الحديث لأبي عبيد: ٧٢/٢، وتهذيب اللغة: مادة: (حصص).
(٧) وهو قول الأصمعي وابن السكيت، ينظر: الألفاظ: ١٩٢، ومشارق الأنوار: ٣٢٣/١، وشرح السنة: ٦٧/٢.
(٨) قائله مجهول، ينظر: الألفاظ: ١٩٢.
(٩) ينظر: المحكم: مادة: (حصص)، وشمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم: ١٢٦٨.
(١٠) صحيح البخاري: (١١٤٤)، وصحيح مسلم: (٧٧٤).

فليس بمستبعد خروج هذه الأشياء، فهو جسم يأكل ويشرب وينكح، وعليه فلا مانع أن يبول[1]، فإذا ثبت أن الجن تصدر منه مثل هذه الأمور، فليس غريبا من جانب العقل فضلا على جانب الشرع أن يخرج منها البول الذي هو نتيجة الشرب، عليه فخروج الضراط هو نتيجة الأكل، والأصل في الكلام أن يحمل على حقيقته ما لم يصرفه صارف عن الحقيقة إلى المجاز، فلا قرينة تمنع الكلام وتصرفه إلى المجاز، بل القرائن اللفظية والمعنوية تحمل على الحقيقة، وذهب بعض المحدثين إلى تأويل الفعل، فحملوه على المجاز على وجه الكناية والتشبيه، كلها تعود إلى أن هذا الفعل من الشيطان هو الاستخفاف به وإذلاله، يشبه أن يكون ذلك مثلا ضربه له، شبهه حين غفل عن الصلاة وتثاقل بالنوم عن القيام لها ممن وقع البول في أذنه فثقل سمعه وفسد حسه لذلك، والبول ضار مفسد، فلذلك ضرب المثل به[2]، وحمل الكلام على غير ظاهره من قرينة تصرفه إلى المجاز هو خلاف الأولى، والأدلة على هذه الحقيقة كثيرة وظاهرة في سياق الحديث النبوي الشريف، وفضلا على هذا فإنها محل اتفاق بين العلماء من السلف والخلف وجماهير المحدثين، ولأن هذه الآثار الواردة لا يستحيلها العقل وكذلك الشرع لا ينكرها، فمن ذلك ما جاء في قول النبيr: (لَا يَأْكُلَنَّ أَحَدٌ مِنْكُمْ بِشِمَالِهِ، وَلَا يَشْرَبَنَّ بِهَا، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَأْكُلُ بِشِمَالِهِ، وَيَشْرَبُ بِهَا)[3]، ويبين الإمام النووي موقفه من هذه الأحاديث، إذ قال: (أَكْلِ الطَّعَامِ إِذَا شَرَعَ فِيهِ إِنْسَانٌ بِغَيْرِ ذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَشْرَعْ فيه أحد فلا يتمكن وَإِنْ كَانَ جَمَاعَةٌ فَذَكَرَ اسْمَ اللَّهِ بَعْضُهُمْ دُونَ بَعْضٍ لَمْ يَتَمَكَّنْ مِنْهُ ثُمَّ الصَّوَابُ الَّذِي عَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْعُلَمَاءِ مِنَ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ وَالْفُقَهَاءِ وَالْمُتَكَلِّمِينَ أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ وَشِبْهَهُ مِنَ الْأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ فِي أَكْلِ الشَّيْطَانِ مَحْمُولَةٌ عَلَى ظَوَاهِرِهَا وَأَنَّ الشَّيْطَانَ يَأْكُلُ حَقِيقَةً إذ العقل لا يحيله وَالشَّرْعُ لَمْ يُنْكِرْهُ بَلْ أَثْبَتَهُ فَوَجَبَ قَبُولُهُ وَاعْتِقَادُهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ)[4].

(١) ينظر: إِكمَالُ المُعْلِمِ بفَوَائِدِ مُسْلِم: ١٣٩/٣، والمفهم: ٤٠٧/٣، وفتح الباري لابن حجر: ٣٤/٣، وعمدة القاري: ١٩٧/٧.

(٢) ينظر: أعلام الحديث: ٦٣٥/١ - ٦٣٦، وشرح صحيح البخاري لابن بطال: ١٣٦/٣، والتعليق على الموطأ في تفسير لغاته وغوامض إعرابه ومعانيه: ٢٠٧/١، والقبس في شرح موطأ مالك بن أنس: ٢٩٠، والإفصاح عن معاني الصحاح: ٦٦/٢.

(٣) صحيح مسلم: (٢٠٢٠).

(٤) شرح صحيح مسلم: ١٩٠/١٣.

يرى الإمام أيضا أنه لا يصار إلى المجاز إلا إذا تعذرت الحقيقة، والحمل على الحقيقة غير متعذرة، بل يرى أنَّ الحمل على الحقيقة فيه فوائد لغوية مهمة، فتخلو هذه الفائدة إذا حملت على المجاز، وفائدة هذا لا سيما فيما يتعلق بالأحكام الشرعية، فمن ذلك ما جاء في قول السيدة أسماء بنت أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (نَحَرْنَا فَرَسًا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَأَكَلْنَاهُ)(١)، إذ قال النووي: (قَوْلُهَا: «نَحَرْنَا فَرَسًا»، وَفِي رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ: » ذَبَحْنَا فَرَسًا»، وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ: » نَحَرْنَا» كَمَا ذَكَرَ مُسْلِمٌ، فَيُجْمَعُ بَيْنَ الرِّوَايَتَيْنِ بِأَنَّهُمَا قَضِيَّتَانِ، فَمَرَّةً نَحَرُوهَا وَمَرَّةً ذَبَحُوهَا وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ قَضِيَّةً وَاحِدَةً، وَيَكُونَ أَحَدُ اللَّفْظَيْنِ مَجَازًا وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ، لِأَنَّهُ لَا يُصَارُ إِلَى الْمَجَازِ إِلَّا إِذَا تَعَذَّرَتِ الْحَقِيقَةُ وَالْحَقِيقَةُ غَيْرُ مُتَعَذِّرَةٍ، بَلْ فِي الْحَمْلِ عَلَى الْحَقِيقَةِ فَائِدَةٌ مُهِمَّةٌ، وَهِيَ أَنَّهُ يَجُوزُ ذَبْحُ الْمَنْحُورِ وَنَحْرُ الْمَذْبُوحِ، وَهُوَ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَ فَاعِلُهُ مُخَالِفًا الْأَفْضَلَ وَالْفَرَسُ يُطْلَقُ عَلَى الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ)(٢)، وهاهنا يجمع الإمام النووي بين الروايتين فيحمل الرواية الثانية التي تفسر الرواية الأولى، فيرى أن الأولى الحمل على الحقيقة لا على المجاز، ويعضد هذا القول الحقيقة أن هذه الرواية مفسرة بما ورد في صحيح البخاري الموافقة للرواية التي حملها الإمام النووي على الحقيقة، وعلل هذا الحمل على الحقيقة أنَّه لا يعدل إلى المجاز إلا تعذر حمل الكلام على الحقيقة، وهذا أمر قلَّ ما من أشار إليه العلماء من المحدثين والأصوليين واللغويين والبلاغيين أنَّ الحمل على الحقيقة فيه فائدة قد تخلو منه إذا حملنا الكلام على المجاز، وهذا خلاف ما قاله اللغويون إنَّ الحمل على المجاز فيه فائدة تكاد تخلو منه إذا حمل على الحقيقة، وهذا الأمر فيه نظر لما قدمناه من كلام الإمام النووي» رحمه الله تعالى» فعلى هؤلاء العلماء أن يراجعوا أحكامهم بالوقوف على الموروث اللغوي الذي تضمنه الحديث النبوي الشريف وشروح العلماء له، فقد تضمن آراء جديرة ومعتبرة بالقبول وبناء الأحكام اللغوية عليها.

المبحث الثالث: الدلالة المجازية.

في إزاء ذلك فقد ذهب الإمام النووي إلى تأويل الألفاظ في سياق الحديث النبوي الشريف وحملها على المجاز، ولم يحملها على ظاهر اللفظ، لأن سياق الكلام لا يتوافق في بعض

(١) صحيح مسلم: (١٩٤٢)، كتاب الصيد والذبائح، باب في أكل لحوم الخيل.
(٢) شرح صحيح مسلم: ٩٦/١٣ - ٩٧.

المواضع لا سيما فيما يتعلق بذات الله تعالى وأفعاله وصفاته، فلا يستقيم حملها على الحقيقة بل الواجب تأويلها، ولأنَّ القول بالحقيقة يدخلنا في شبهات التشبيه بجوارح الأنس، والله تعالى منزه عنها، فليس مثله شيء من صفات المخلوقين، بل يستحيل ذلك وصفها بأفعال الله تعالى لأنه من فعل البشر، ولله تعالى المثل الأعلى، فمن ذلك ما جاء في الحديث النبوي الشريف فيما رواه أبو هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: (جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: إِنِّي مَجْهُودٌ، فَأَرْسَلَ إِلَى بَعْضِ نِسَائِهِ، فَقَالَتْ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ، مَا عِنْدِي إِلَّا مَاءٌ، ثُمَّ أَرْسَلَ إِلَى أُخْرَى، فَقَالَتْ مِثْلَ ذَلِكَ، حَتَّى قُلْنَ كُلُّهُنَّ مِثْلَ ذَلِكَ: لَا، وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ، مَا عِنْدِي إِلَّا مَاءٌ، فَقَالَ: «مَنْ يُضِيفُ هَذَا اللَّيْلَةَ رَحِمَهُ اللهُ؟»، فَقَامَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقَالَ: أَنَا، يَا رَسُولَ اللهِ، فَانْطَلَقَ بِهِ إِلَى رَحْلِهِ، فَقَالَ لِامْرَأَتِهِ: هَلْ عِنْدَكِ شَيْءٌ؟ قَالَتْ: لَا إِلَّا قُوتُ صِبْيَانِي، قَالَ: فَعَلِّلِيهِمْ بِشَيْءٍ، فَإِذَا دَخَلَ ضَيْفُنَا فَأَطْفِئِي السِّرَاجَ، وَأَرِيهِ أَنَّا نَأْكُلُ، فَإِذَا أَهْوَى لِيَأْكُلَ، فَقُومِي إِلَى السِّرَاجِ حَتَّى تُطْفِئِيهِ، قَالَ: فَقَعَدُوا وَأَكَلَ الضَّيْفُ، فَلَمَّا أَصْبَحَ غَدَا عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: «قَدْ عَجِبَ اللهُ مِنْ صَنِيعِكُمَا بِضَيْفِكُمَا اللَّيْلَةَ)[1]، فعلق الإمام النووي على لفظ التعجب في سياق الحديث النبوي الشريف، فحمله على المجاز، وحمل ذلك على المجاز بقوله: (قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: » عَجِبَ اللَّهُ مِنْ صَنِيعِكُمَا بِضَيْفِكُمَا اللَّيْلَةَ»، قَالَ الْقَاضِي: الْمُرَادُ بِالْعَجَبِ مِنَ اللَّهِ رِضَاهُ ذَلِكَ قال، وقد يكون المراد عَجِبَتْ مَلَائِكَةُ اللَّهِ وَأَضَافَهُ إِلَيْهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى تَشْرِيفًا قَوْلُهُ)[2]، فلا يجوز على الله تعالى التعجب، لأن الإنسان يتعجب من الأمور التي خفيت عليه، والله تعالى لا يخفى عليه شيء في الأرض ولا في السماء، فلا يصح إضافة هذا الفعل إلى الله تعالى، بل ننزهه، ونسبه إلى الملائكة، وأسلوب الحذف هذا أسلوب مشهور في اللغة والتأويل هذا قول أهل اللغة من قبل، إذ قال ابن قتيبة: (وَإِنَّمَا يَعْجَبُ وَيَضْحَكُ، مَنْ لَا يَعْلَمُ، ثُمَّ يَعْلَمُ فَيَعْجَبُ وَيَضْحَكُ، قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَنَحْنُ نَقُولُ: إِنَّ الْعَجَبَ وَالضَّحِكَ لَيْسَ عَلَى مَا ظَنُّوا وَإِنَّمَا هُوَ «عَلَى حَلٍّ عِنْدَهُ كَذَا، بِمَحَلِّ مَا يَعْجَبُ مِنْهُ، وَبِمَحَلِّ مَا يَضْحَكُ مِنْهُ»، لِأَنَّ الضَّاحِكَ إِنَّمَا يَضْحَكُ لِأَمْرٍ مُعْجِبٍ لَهُ، وَلِذَلِكَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلْأَنْصَارِيِّ الَّذِي ضَافَهُ ضَيْفٌ، وَلَيْسَ فِي طَعَامِهِ فَضْلٌ عَنْ كِفَايَتِهِ، فَأَمَرَ امْرَأَتَهُ بِإِطْفَاءِ السِّرَاجِ لِيَأْكُلَ الضَّيْفُ، وَهُوَ لَا يَشْعُرُ أَنَّ

(١) صحيح مسلم: (٢٠٢٤)، كتاب الأدب، باب إكرام الضيف، وقد ورد بلفظ: (ضحك الله)، مسند أبي يعلى: (٦١٩٤).

(٢) شرح صحيح مسلم: ١٣/١٤، وينظر: إِكمَالُ المُعْلِمِ بفَوَائِدِ مُسْلِم: ٥٤٣/٦.

الْمُضِيفَ لَهُ لَا يَأْكُل، أَيْ حَلَّ عِنْدَهُ مَحَلَّ مَا يَعْجَبُ النَّاسُ مِنْهُ، وَقَالَ تَعَالَى لِنَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: {وَإِنْ تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ}(١)، لَمْ يُرِدْ أَنَّهُ عِنْدِي عَجَبٌ، وَإِنَّمَا أَرَادَ: أَنَّهُ عَجِيبٌ عِنْد من سَمعه)(٢)، فذكر ابن الأنباري أنه سمَّى تعظيم الثواب عجباً، لأن المتعجب من الناس إنما يتعجب من الشيء إذا كان في النهاية من المعنى الذي بلغه، ووصل إليه، وكذلك هؤلاء الذين عجب الله عز وجل منهم لما بلغوا غاية من الفعل عظيمة، عظم بها جزاؤهم، سمّى فعله عجباً، على جهة التشبيه والمجاز(٣)، وهو قول أهل الحديث، فقد ذكر البخاري أن معنى الضحك: الرحمة، وهذا من رواية الفربري، ليس عن ابن معقل(٤)، وعقب الخطابي عليه: (قول أبي عبد الله قريب، وتأويله على معنى الرضا لفعلهما أقرب وأشبه، ومعلوم أن الضحك من ذوي التمييز يدل على الرضا، والبشر والاستهلال منهم دليل على قبول الوسيلة، ومقدمة إنجاح الطلبة، والكرام يوصفون عند المسألة بالبشر، وحسن اللقاء، فيكون معنى في قوله: (يَضْحَكُ اللَّهُ إِلَى رَجُلَيْنِ)(٥)، أي: يجزل العطاء لهما، لأنه موجب الضحك ومقتضاه)(٦)، وأضاف أيضا: (قوله: » عجب الله»، إطلاق العجب لا يجوز على الله تعالى ولا يليق بصفاته وإنما معناه: الرضا، وحقيقته: أن ذلك الصنيع منهما حل من الرضا عند الله، والقبول له محل العجب عندكم في الشيء التافه إذا رفع فوق قدره، وأعطى به الأضعاف من قيمته، وقول أبي عبد الله: معنى الضحك: الرحمة، فتأويله على معنى الرضا أشبه وأقرب، وذلك أن الضحك من الكرام يدل على الرضا والاستهلال منهم مقدمة انجاح الطلبة وقبول الوسيلة، والأجواد يوصفون عند المسألة بالبشر وحسن اللقاء. . . وقد يكون معنى العجب في هذا أن يعجب الله ملائكته من (صنيعهما)، وذلك أن الإيثار على النفس أمر نادر في العادة، مستغرب في الطباع، فيكون المعنى: أنه عجب منه ملائكته، وهذا على مذهب الاستعارة وسعة المجاز سائغ غير ممتنع)(٧)، وقال ابن فورك: (معنى ذَلِك أَن أصل التَّعَجُّب إِذا اسْتعْمل فِي أَحَدنَا فَالْمُرَاد أَن يدهمه أَمر يستعظمه مِمَّا لم يعلم، وَذَلِكَ مِمَّا

(١) سورة الرعد من الآية: ٥.
(٢) تأويل مختلف الحديث: ٣٠٥ - ٣٠٦.
(٣) ينظر: الزاهر في معاني كلمات الناس: ٢٨٥/٢.
(٤) ينظر: الأسماء والصفات للبيهقي: ٧٢/٢.
(٥) صحيح مسلم: (١٨٩٠).
(٦) أعلام الحديث: ١٣٦٧/٢.
(٧) أعلام الحديث: ١٩٢٢/٢.

لَا يَلِيق بِاللَّه سُبْحَانَهُ وَإِذا قيل فِي صفة الله تَعَالَى عجب أَو يتعجب، فَالْمُرَاد بِهِ أحد شَيْئَيْنِ: إِمَّا أَن يكون يُرَاد بِهِ أَنه مِمَّا عظم قدر ذَلِك وَكبر، لِأَن المتعجب مُعظم لما يتعجب مِنْهُ وَلَكِن الله سُبْحَانَهُ لما كَانَ عَالما بِمَا كَانَ وَيكون لم يلق بِهِ أحد الْوَجْهَيْنِ الَّذِي يَقْتَضِي اسْتِدْرَاك عَالم مَا لم يكن بِهِ عَالما، فَبَقيَ أَمر التَّعْظِيم لَهُ وَالتَّكْبِير فِي الْقُلُوب عِنْد أَهله إِذا يُرَاد بذلك الرِّضَا وَالْقَبُول لأجل أَن من أعجبه الشَّيْء، فقد رضيه وَقَبله وَلَا يَصح أَن يعجب مِمَّا يسخطه ويكرهه، فَلَمَّا أَرَادَ النَّبِي صلى الله عَلَيْهِ وَسلم تَعْظِيم أقدار هَذِه الْأَفْعَال فِي الْقُلُوب أخبر عَنْهَا بِاللَّفْظِ الَّذِي يَقْتَضِي التَّعْظِيم حثا على فعلهَا وترغيبا فِي الْمُبَادرَة إِلَيْهَا. . . وَالْوَجْه الثَّانِي: أَن يُرَاد بِهِ النَّبِي، وَطَرِيقَة ذَلِك على نَحْو مَا مضى بَيَانه قبل فِي أَنه يذكر وليه وخصيصة، وَيكون الْخَبَر عَن نَفسه وَالْمرَاد بِهِ هُوَ)[1] قال ابن الجوزي: (قَالَ ابْن عقيل: الْعجب فِي الأَصْل استغراب الشَّيْء، والاستغراب حَقِيقَة علم مَا لم يعلم، وَإِلَّا فَكل شَيْء أنس بِهِ لَا يتَصَوَّر الْعجب مِنْهُ، كَمَا لَو رأى إِنْسَان حجر المغناطيس يجذب الْحَدِيد وَلم يكن رَآهُ قبلهَا فَإِنَّهُ يعجب، أَو رأى النعام تزدرد الْجَمْر. وَإِذا كَانَ البارئ سُبْحَانَهُ لَا يعزب عَن علمه شَيْء، وَلَا يصدر شَيْء إِلَّا عَن فعله وخلقه، فَأَيْنَ الْعجب مِنْهُ؟ فَلم يبْق للْحَدِيث معنى إِلَّا أَن يكون فعل فِي حق هَذَا من الثَّوَاب وَالْجَزَاء فعل من أعجبه فعله. وَكَذَلِكَ قَوْله: (ضحك الله)، لِأَن الضحك لَا يصدر إِلَّا عَن رَاض غير ساخط، فَيكون الْمَعْنى: يصدر عَنهُ فعل الراضي الضاحك وإثابته)[2]، أي: عظم ذلك عنده، وقيل: عظم جزاء ذلك، فسمي الجزاء عجبًا، أن صفات العباد إذا أطلقت على الله تعالى أريد بها غاياتها، فغاية التعجب والاستبشار بالشيء: الرضا به واستعظام شأنه، وهو مذهب جمهور المحدثين[3]، ولا يلتفت إلى من حمل الكلام على الحقيقة، فهو مخالف لقول جمهور العلماء.

وقد يذكر الإمام النووي مذاهب العلماء في هذه الأحاديث، ولم يختر واحدا منهما فيتوقف عن ترجيح أحدهما، وسكوته عنهما دليل على رضاه بهما، ويذكر أنَّ العلماء المتأخرين اختاروا مذهب التأويل، وأما المتقدمون فتوقفوا بالخوض في معناها، فوضوا أمر معناها إلى الله تعالى

(١) مشكل الحديث وبيانه: ١٩٢ - ١٩٣.
(٢) كشف المشكل من حديث الصحيحين: ٤٧٨/٣.
(٣) ينظر: شرح صحيح البخاري لابن بطال: ١٦٧/٥، ومطالع الأنوار على صحاح الآثار: ٣٨٠/٤، والمفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم: ٣٣١/٥، والميسر في شرح مصابيح السنة: ٩٠٥/٣، وتحفة الأبرار شرح مصابيح السنة: ٢٦/٣، والمفاتيح في شرح المصابيح: ٤١١/٤، وشرح الطيبي على مشكاة المصابيح: ٢٧٣٧/٩.

فمن ذلك ما رواه أبو هريرةt عن النبي ﷺ قوله: (يَنْزِلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرُ، فَيَقُولُ: مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ، وَمَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ، وَمَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ)[1]، فعلق الإمام النووي عليه بقوله: (قَوْلُهُ: «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَنْزِلُ رَبُّنَا كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا فَيَقُولُ مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ»، هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ أَحَادِيثِ الصِّفَاتِ، وَفِيهِ مَذْهَبَانِ مَشْهُورَانِ لِلْعُلَمَاءِ سَبَقَ إِيضَاحُهُمَا فِي كِتَابِ الْإِيمَانِ وَمُخْتَصَرُهُمَا أَنَّ أَحَدُهُمَا: وَهُوَ مَذْهَبُ جُمْهُورِ السَّلَفِ وَبَعْضِ الْمُتَكَلِّمِينَ أَنَّهُ يُؤْمِنُ بِأَنَّهَا حَقٌّ عَلَى مَا يَلِيقُ بِاللَّهِ تَعَالَى، وَأَنَّ ظَاهِرَهَا الْمُتَعَارَفُ فِي حَقِّنَا غَيْرُ مُرَادٍ وَلَا يَتَكَلَّمُ فِي تَأْوِيلِهَا مَعَ اعْتِقَادِ تَنْزِيهِ اللَّهِ تَعَالَى عَنْ صِفَاتِ الْمَخْلُوقِ، وَعَنِ الِانْتِقَالِ والحركات وسائر سمات الخلق، والثاني: مذهب أكثر المتكلمين وَجَمَاعَاتٍ مِنَ السَّلَفِ، وَهُوَ مَحْكِيٌّ هُنَا عَنْ مَالِكٍ وَالْأَوْزَاعِيِّ أَنَّهَا تُتَأَوَّلُ عَلَى مَا يَلِيقُ بها بِحَسَبِ مَوَاطِنِهَا، فَعَلَى هَذَا تَأَوَّلُوا هَذَا الْحَدِيثَ تَأْوِيلَيْنِ: أَحَدُهُمَا: تَأْوِيلُ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ وَغَيْرُهُ مَعْنَاهُ: تَنْزِلُ رَحْمَتُهُ وَأَمْرُهُ وَمَلَائِكَتُهُ كَمَا يُقَالُ فَعَلَ السُّلْطَانُ كَذَا إِذَا فَعَلَهُ أَتْبَاعُهُ بِأَمْرِهِ، وَالثَّانِي: أَنَّهُ عَلَى الِاسْتِعَارَةِ، وَمَعْنَاهُ: الْإِقْبَالُ عَلَى الداعين بالإجابة واللطف والله أعلم، قوله ص: «يَنْزِلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرُ»، وَفِي الرِّوَايَةِ الثَّانِيَةِ: «حِينَ يَمْضِي ثُلُثُ اللَّيْلِ الْأَوَّلُ»، وَفِي رِوَايَةٍ: «إِذَا مَضَى شَطْرُ اللَّيْلِ أَوْ ثُلُثَاهُ»، قَالَ الْقَاضِي عِيَاضٌ: «الصَّحِيحُ رِوَايَةُ حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرُ»، كَذَا قَالَهُ شُيُوخُ الْحَدِيثِ وَهُوَ الَّذِي تَظَاهَرَتْ عَلَيْهِ الْأَخْبَارُ بلفظه ومعناه: قال: ويحتمل أَنْ يَكُونَ النُّزُولُ بِالْمَعْنَى الْمُرَادِ بَعْدَ الثُّلُثِ الْأَوَّلِ، وَقَوْلُهُ: «مَنْ يَدْعُونِي بَعْدَ الثُّلُثِ الْأَخِيرِ» هَذَا كَلَامُ الْقَاضِي، قُلْتُ: وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أعلم بِأَحَدِ الْأَمْرَيْنِ فِي وَقْتٍ فَأَخْبَرَ بِهِ، ثُمَّ أُعْلِمَ بِالْآخَرِ فِي وَقْتٍ آخَرَ فَأَعْلَمَ بِهِ وَسَمِعَ أَبُو هُرَيْرَةَ الْخَبَرَيْنِ فَنَقَلَهُمَا جَمِيعًا، وَسَمِعَ أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ خَبَرَ الثُّلُثِ الْأَوَّلِ فَقَطْ فَأَخْبَرَ بِهِ مَعَ أَبِي هُرَيْرَةَ كَمَا ذَكَرَهُ مُسْلِمٌ فِي الرِّوَايَةِ الْأَخِيرَةِ، وَهَذَا ظَاهِرٌ، وَفِيهِ رَدٌّ لِمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْقَاضِي مِنْ تَضْعِيفِ رِوَايَةِ الثُّلُثِ الْأَوَّلِ، وَكَيْفَ يُضَعِّفُهَا؟، وَقَدْ رَوَاهَا مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ بِإِسْنَادٍ لَا مَطْعَنَ فِيهِ عَنِ الصَّحَابِيَّيْنِ أَبِي سَعِيدٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ)[2].

(١) صحيح مسلم: (٧٥٨).
(٢) شرح صحيح مسلم: ٦/٣٦ - ٣٧.

الذي دعا الإمام النووي والعلماء إلى تأويل لفظ النزول، فحقيقة النزول في اللغة: الهبوط من علو إلى سفل[1]، وهذا لا يجوز على الله تعالى، لأنَّ فيه شبهة التشبيه والتجسيم وهذا محال على الله تعالى، وإذا كانت هذه اللفظة مشتركة المعنى فينبغى حمل ما وصف به الرب تعالى من النزول على ما يليق به من بعض هذه المعاني، إما أن يراد به إقباله على أهل الأرض بالرحمة والتنبيه الذى يلقى في قلوب أهل الخير منهم، والزواجر التى تزعجهم إلى الإقبال على الطاعة، ويحتمل أن يكون ذلك فعلا يظهر بأمره، فيضاف إليه، كما يقال: ضرب الأمير اللص، ونادى الأمير في البلد، وإنما أمر بذلك، فيضاف إليه الفعل على معنى أنه عن أمره ظهر، وإذا احتمل ذلك فى اللغة لم ينكر أن يكون لله ملائكة يأمرهم بالنزول إلى السماء الدنيا بهذا النداء والدعاء، فيضاف إلى الله. وقد روى هذا التأويل في بعض طرق هذا الحديث، وهذا مذهب أكثر العلماء[2]، وذكر الخطابي أن مذهب السلف عدم الخوض في معناها، فهذا الحديث وما أشبهه من الأحاديث في الصفات كان مذهب السلف فيها الإيمان بها وإجراؤها على ظاهرها ونفي الكيفية عنها[3]، وأضاف أيضا أنه مذهب علماء السلف وأئمة الفقهاء أن يجروا مثل هذه الأحاديث على ظاهرها وأن لا يزيغوا لها المعاني ولا يتأولوها لعلمهم بقصور علمهم عن دركها، وكان مكحول والزهري يقولان: (أمروا الأحاديث كما جاءت)، وهذا من العلم الذي أمرنا أن نؤمن بظاهره، وأن لا نكشف عن باطنه وهو من جملة المتشابه الذي ذكره الله عز وجل في كتابه، فالمحكم منه يقع به العلم الحقيقي والعمل والمتشابه يقع به الإيمان والعلم بالظاهر ونوكل باطنه إلى الله سبحانه، والقول في جميع ذلك عند علماء السلف، وقد روي مثل ذلك عن جماعة من الصحابة، وقد زل بعض شيوخ أهل الحديث ممن يرجع إلى معرفته بالحديث والرجال، فحاد عن هذه الطريقة حين روى حديث النزول ثم أقبل يسأل نفسه عليه، فقال إن قال قائل: «كيف ينزل ربنا إلى السماء؟، قيل له: ينزل كيف شاء فإن قال هل يتحرك إذا نزل أم لا؟، فقال إن شاء تحرك وإن شاء لم يتحرك»، وهذا خطأ فاحش والله سبحانه لا يوصف بالحركة، لأن الحركة والسكون يتعاقبان في

(١) ينظر: العين وجمهرة اللغة: مادة: (نزل)، وشمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم: مادة: (هبط).

(٢) ينظر: مشكل الحديث وبيانه: ٤٧١، وشرح صحيح البخاري لابن بطال: ١٣٨/٣، والمسالِك في شرح مُوَطَّأ مالك: ٣ /٤٤٦، وتحفة الأبرار: ٣٦٤/١، والكوثر الجاري: ٢٠٦/٣، والتوشيح شرح الجامع الصحيح: ٩٨٩/٣، وإرشاد الساري لشرح صحيح البخاري: ٣٢٣/٢ ومصابيح الجامع: ١٤٢/٣، ومرقاة المفاتيح: ٣ /٩٢٣، وشرح الموطأ للزرقاني: ٤٦/٢.

(٣) ينظر: أعلام الحديث: ٦٣٧/١.

محل واحد، وإنما يجوز أن يوصف بالحركة من يجوز أن يوصف بالسكون وكلاهما من أعراض الحدث وأوصاف المخلوقين والله جل وعز متعال عنهما ليس كمثله شيء[١]، وقال الأزهري: (وَأَخْبرنِي مُحَمَّد بن إِسْحَاق السعديّ عَن الْعَبَّاس الدُّورِيّ أَنه سَأَلَ أَبَا عبيدٍ عَن تَفْسِيره وَتَفْسِير غَيره من حَدِيث النُّزُول والرؤية فَقَالَ: هَذِه أحاديثُ رَوَاهَا لنا الثِّقاتُ عَن الثِّقات حَتَّى رفعوها إِلَى النَّبِي عَلَيْهِ السَّلَام؛ وَمَا رَأينَا أحدا يفسِّرها، فَنحْن نؤمن بهَا على مَا جَاءَت وَلَا نفسِّرها، أَرَادَ أَنَّهَا تُترك على ظَاهرهَا كَمَا جَاءَت)[٢]، وَهَذِهِ الْآيَاتُ كُلُّهَا وَاضِحَاتٌ فِي إِبْطَالِ قَوْلِ الْمُعْتَزِلَةِ وَقَدْ أَوْضَحْنَا فَسَادَ مَا ادَّعَوْهُ مِنَ الْمَجَازِ فِيهَا، الَّذِي عَلَيْهِ أَهْلُ الْعِلْمِ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْحَقِّ وَالْإِيمَانِ بِمِثْلِ هَذَا وَشِبْهِهِ مِنَ الْقُرْآنِ وَالسُّنَنِ دُونَ كَيْفِيَّةٍ فَيَقُولُونَ يَنْزِلُ وَلَا يَقُولُونَ كَيْفَ النُّزُولُ وَلَا يَقُولُونَ كَيْفَ الِاسْتِوَاءُ وَلَا كَيْفَ الْمَجِيءُ[٣] فِي قَوْلِهِ «عَزَّ وَجَلَّ»: (وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا)[٤]، وَلَا كَيْفَ التَّجَلِّي فِي قَوْلِهِ (فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ)[٥]، وَقَدْ قَالَتْ فِرْقَةٌ مُنْتَسِبَةٌ إِلَى السُّنَّةِ إِنَّهُ يَنْزِلُ بِذَاتِهِ! وَهَذَا قَوْلٌ مَهْجُورٌ، لِأَنَّهُ تَعَالَى ذِكْرُهُ لَيْسَ بِمَحَلٍّ لِلْحَرَكَاتِ وَلَا فِيهِ شَيْءٌ مِنْ عَلَامَاتِ الْمَخْلُوقَاتِ[٦] وَحَدِيثِ التَّنَزُّلِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَهُمَا مِنْ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّ حَدِيثَ التَّنَزُّلِ وَالضَّحِكِ أَحَادِيثُ صِحَاحٌ لَمْ يُطْعَنْ فِي شَيْءٍ، وَالْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّ التَّأْوِيلَ فِي حَدِيثِ التَّنَزُّلِ أَقْرَبُ وَأَبْيَنُ وَالْغَرَرُ بِسُوءِ التَّأْوِيلِ فِيهَا أَبْعَدُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَأَحْكَمُ[٧]، وبعضهم مال إلى تقدير مضاف محذوف، معناه: ينزل ملك ربّنا على تقدير حذف المضاف، كما يقال: فعل السلطان كذا، وإن كان الفعل وقع من أتباعه، ويضاف الفعل إليه لما كان عن أمره[٨]، فهذا الحديث أمّ في الأحاديث المتشابهة، وقد ذهب كثير من العلماء وخاصة من السلف إلى أن يؤمن بها ولا يخوض في تأويلها، وروى القاضي ابن العربي أن الأوزاعي وهو إمام عظيم، فنزع بالتأويل حين قال: وقد سئل عن قول النبي - صلى الله عليه وسلم -: (« يَنْزِلُ رَبَّنا»، فَقَالَ يَفْعَلُ اللهُ مَا يَشَاءُ)،

(١) ينظر: معالم السنن: ٣٣١/١,
(٢) تهذيب اللغة: مادة: (قدم)، وينظر: تنوير الحوالك شرح موطأ مالك: ١٦٧/١.
(٣) ينظر: الاستذكار: ٥٢٨/٢ - ٥٢٩.
(٤) سورة الْفَجْرَ: ٢٢.
(٥) سورة الأعراف من الآية: ١٤٣.
(٦) ينظر: الاستذكار: ٥٣٠/٢، والتمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: ١٥٣/٧.
(٧) ينظر: المنتقى شرح الموطأ: ٣٥٧/١.
(٨) ينظر: المُعْلم بفوائد مسلم: ٤٥٤/١

ففتح بابًا من المعرفة عظيمًا، ونهج إلى التأويل صراطًا مستقيمًا[1]، والأولى في هذا مذهب المتقدمين، وهم أعلم بمراد نبيه ﷺ.

الإمام النووي أنه لا يصح لكل أحد تأويل هذه الأحاديث إلا إذا كان له ثقافة لغوية واسعة وعارفا بأساليب كلام العرب وتراكيبها وسننها، ومن ذلك ما جاء في الحديث النبوي الشريف، فمنه قول النبي ﷺ: (فَيَأْتِيهِمُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِي صُورَةٍ غَيْرِ صُورَتِهِ الَّتِي يَعْرِفُونَ، فَيَقُولُ: أَنَا رَبُّكُمْ، فَيَقُولُونَ: نَعُوذُ بِاللهِ مِنْكَ، هَذَا مَكَانُنَا حَتَّى يَأْتِيَنَا رَبُّنَا، فَإِذَا جَاءَ رَبُّنَا عَرَفْنَاهُ، فَيَأْتِيهِمُ اللَّهُ تَعَالَى فِي صُورَتِهِ الَّتِي يَعْرِفُونَ، فَيَقُولُ: أَنَا رَبُّكُمْ، فَيَقُولُونَ: أَنْتَ رَبُّنَا فَيَتَّبِعُونَهُ وَيُضْرَبُ الصِّرَاطُ بَيْنَ ظَهْرَيْ جَهَنَّمَ، فَأَكُونُ أَنَا وَأُمَّتِي أَوَّلَ مَنْ يُجِيزُ)[2]، فقال النووي: (اعْلَمْ أَنَّ لِأَهْلِ الْعِلْمِ فِي أَحَادِيثِ الصِّفَاتِ وَآيَاتِ الصِّفَاتِ قَوْلَيْنِ: أَحَدُهُمَا: وَهُوَ مَذْهَبُ مُعْظَمِ السَّلَفِ أَوْ كُلِّهِمْ أَنَّهُ لَا يُتَكَلَّمُ فِي مَعْنَاهَا، بَلْ يَقُولُونَ: يَجِبُ عَلَيْنَا أَنْ نُؤْمِنَ بِهَا وَنَعْتَقِدَ لَهَا مَعْنًى يَلِيقُ بِجَلَالِ اللَّهِ تَعَالَى وَعَظَمَتِهِ مَعَ اعْتِقَادِنَا الْجَازِمِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ، وَأَنَّهُ مُنَزَّهٌ عَنِ التَّجَسُّمِ وَالِانْتِقَالِ وَالتَّحَيُّزِ فِي جِهَةٍ وَعَنْ سَائِرِ صِفَاتِ الْمَخْلُوقِ، وَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ مَذْهَبُ جَمَاعَةٍ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ وَاخْتَارَهُ جَمَاعَةٌ مِنْ مُحَقِّقِيهِمْ وَهُوَ أَسْلَمُ، وَالْقَوْلُ الثَّانِي: وَهُوَ مَذْهَبُ مُعْظَمِ الْمُتَكَلِّمِينَ أنها تتأول على ما يليق بِهَا عَلَى حَسَبِ مَوَاقِعِهَا، وَإِنَّمَا يَسُوغُ تَأْوِيلُهَا لِمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِهِ بِأَنْ يَكُونَ عَارِفًا بِلِسَانِ الْعَرَبِ وَقَوَاعِدِ الْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ ذَا رِيَاضَةٍ فِي الْعِلْمِ، فَعَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ يُقَالُ فِي قوله صلى الله عليه وسلم: «فيأتيهم الله»، أَنَّ الْإِتْيَانَ عِبَارَةٌ عَنْ رُؤْيَتِهِمْ إِيَّاهُ لِأَنَّ الْعَادَةَ أَنَّ مَنْ غَابَ عَنْ غَيْرِهِ لَا يمكنه رؤيته الا بالإتيان، فعبر بالإتيان والمجئ هُنَا عَنِ الرُّؤْيَةِ مَجَازًا، وَقِيلَ الْإِتْيَانُ فِعْلٌ مِنْ أَفْعَالِ اللَّهِ تَعَالَى سَمَّاهُ إِتْيَانًا، وَقِيلَ: المراد: «بيأتيهم اللَّهُ»، أَيْ: يَأْتِيهِمْ بَعْضُ مَلَائِكَةِ اللَّهِ، قَالَ الْقَاضِي عِيَاضٌ «رَحِمَهُ اللَّهُ»: «هَذَا الْوَجْهُ أَشْبَهُ عِنْدِي بِالْحَدِيثِ، قَالَ وَيَكُونُ هَذَا الْمَلَكُ الَّذِي جَاءَهُمْ فِي الصُّورَةِ الَّتِي أَنْكَرُوهَا مِنْ سِمَاتِ الْحَدَثِ الظَّاهِرَةِ عَلَى الْمَلَكِ وَالْمَخْلُوقِ قَالَ أَوْ يَكُونُ مَعْنَاهُ: يَأْتِيهِمُ اللَّهُ فِي صُورَةٍ، أَيْ يَأْتِيهِمْ بِصُورَةٍ، وَيُظْهِرُ لَهُمْ مِنْ صُوَرِ مَلَائِكَتِهِ وَمَخْلُوقَاتِهِ الَّتِي لَا تُشْبِهُ صِفَاتِ الْإِلَهِ لِيَخْتَبِرَهُمْ وَهَذَا آخِرُ امْتِحَانِ الْمُؤْمِنِينَ فَإِذَا قَالَ لَهُمْ هَذَا الْمَلَكُ أَوْ هَذِهِ الصُّورَةُ أَنَا رَبُّكُمْ رَأَوْا عَلَيْهِ مِنْ عَلَامَاتِ الْمَخْلُوقِ مَا يُنْكِرُونَهُ وَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ لَيْسَ رَبَّهُمْ وَيَسْتَعِيذُونَ بِاللَّهِ مِنْهُ»، وَأَمَّا قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «فَيَأْتِيهِمُ اللَّهُ فِي صُورَتِهِ الَّتِي يَعْرِفُونَ»، فَالْمُرَادُ بِالصُّورَةِ هُنَا الصِّفَةُ، وَمَعْنَاهُ:

(١) ينظر: القبس في شرح موطأ مالك بن أنس: ٢٨٧.
(٢) صحيح مسلم: (١٨٢).

فَيَتَجَلَّى اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لَهُمْ عَلَى الصِّفَةِ الَّتِي يَعْلَمُونَهَا وَيَعْرِفُونَهُ بِهَا، وَإِنَّمَا عَرَفُوهُ بِصِفَتِهِ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَقَدَّمَتْ لَهُمْ رُؤْيَةٌ لَهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، لِأَنَّهُمْ يَرَوْنَهُ لَا يُشْبِهُ شَيْئًا مِنْ مَخْلُوقَاتِهِ، وَقَدْ عَلِمُوا أَنَّهُ لَا يُشْبِهُ شَيْئًا مِنْ مَخْلُوقَاتِهِ، فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ رَبُّهُمْ، فَيَقُولُونَ: «أَنْتَ رَبُّنَا» وَإِنَّمَا عَبَّرَ بِالصُّورَةِ عَنِ الصِّفَةِ لِمُشَابَهَتِهَا إِيَّاهَا وَلِمُجَانَسَةِ الْكَلَامِ فَإِنَّهُ تَقَدَّمَ ذِكْرُ الصُّورَةِ)[1]، وهاهنا وصف مذهب جمهور علماء السلف أنه الأسلم، لأنهم أوكلوا علم معانيها إلى الله تعالى، ولأن العقول البشرية قاصرة عن إدراك فحواها، فالتسليم لها والإيمان بها من دون الخوض في معناها، وهاهنا يشير الإمام النووي إلى أصل مهم في الدراسات اللغوية، وهو أن الشارح لمثل هذه الأحاديث النبوية الشريفة يجب أن يكون عارفا بلسان العرب عالما بدقائقها وأسرارها، ولا يصح لكل أحد أن يتأول فيها ما يشاء فغير العارف ربما يقع في المحذور، فيقع في التأويلات المنحرفة البعيدة عن أصول اللغة وأحكامها، ومنها ما تأولته المعتزلة أن معنى الرؤية هو العلم، وأن المؤمنين يعرفون الله يوم القيامة ضرورة، وهذا خطأ، لأن رؤية العلم تتعدى إلى مفعولين، ورؤية العين تتعدى إلى مفعول واحد، وكذلك هاهنا في الحديث، ولأن تمثيلها برؤية القمر، وهي رؤية عين تدل على أنها رؤية عين، ولأن اختصاص المؤمنين بها وأهل الجنة يدل على أنها غير العلم، وأما الكفار يومئذ فهم يشاركون المؤمنين في العلم، ولأن الرواة الأثبات قد رووه: (ترون ربكم عيانًا)[2] فليس كل تأويل يحمل اللفظ على المجاز يكون مقبولا سائغا، يل يكون موافقا لما عرفته العرب في خطابها، والأولى في هذه الأحاديث إمرارها وعدم الخوض في معناها على نحو ما كان يفعله الأولون من الصحابة والتابعين وتابعيهم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

(١) شرح صحيح مسلم: ٣/١٩ - ٢٠، وينظر: إكمال المعلم: ١/٥٤٤ - ٥٤٥.
(٢) إكمال المعلم: ١/٥٤٤.

الخاتمة

يمكن أن أوجز أهم النتائج التي توصلت إليها على النحو الآتي:

١ - قضية الحقيقة والمجاز قضية واسعة شغلت أذهان العلماء من اللغويين والبلاغيين والأصوليين والمُحدِّثين المتقدمين منهم والمتأخرين على حد سواء، فكانت محل خلاف وجدل كبيرين في إثبات المجاز في القرآن الكريم، وفي الحديث النبوي الشريف تبعا له لوقوعه في الموروث اللغوي، فجمهور العلماء على إثباته، وبعضهم أنكره ونفاه نفيا قاطعا بحجج يطول شرحها في هذا البحث اليسير.

٢ - لم ينفرد الإمام النووي» رحمه الله تعالى» بحمل طائفة كثيرة من الأحاديث النبوية الشريفة على الحقيقة اللغوية، إذ هي الأصل في اللغة، والمجاز طارئ على اللفظ، فتغير دلالته، ولكن هذا التغيير يحدث بعد مراحل طويلة من الاستعمال اللغوي، وفضلا على هذا فقد سبقه بالإشارة إليها كثير من المُحدِّثين، فوافقهم في كثير منها، ووافقه على أقواله من جاء بعده كثير من المحدثين، فكان له أسوة في هذه القضية الهامة، وفي بعضها خالفهم فيها، ولم يتفقوا معه فكان له ثقافته المتميزة والمتفردة عن السابقين له، فقد اعتمد لغة الحديث النبوي الشريف أنها مخصصة لدلالة العموم في القرآن الكريم على نحو ما قرره في مسألة رؤية الجن.

٣ - الإمام النووي «رحمه الله تعالى» ذو فكر ثاقب وذهن متفتح لا يقبل الجمود ولا ينكر آراء السابقين المخالفين له، ولكن لم يكن أسير أقوالهم، بل يناقشها ويختار ما يراه مناسبا في رأيه أو يرد عليها بما أوتي من قوة للأدلة والبراهين معضدة بما جاء في ظاهر القرآن الكريم وكلام العرب الفصحاء.

٤ - الإمام النووي «رحمه الله تعالى» أجاز حمل الكلام على الحقيقة، لأنه الأصل في الكلام وفحوى الخطاب، لأن النبي ﷺ على قدر ما يفهمون منه، ولا يتبادر إلى الذهن إلا الحقيقة فالأولى أن يحمل الكلام على الحقيقة، ولا يصرفها إلى المجاز بقرينة لفظية أو معنوية، أو لا يتناسب لا سيما فيما يتعلق تلك الأفعال التي لا تجوز على الله تعالى من النزول والحركة والمجيء والتعجب والضحك، فجمهور العلماء نزهوا الله تعالى أن تجري تلك الأفعال عليه، لأن فيها شبهة التمثيل والتجسيم، ولله تعالى المثل لأعلى، وليس كمثله شيء، فمذهب جمهور

العلماء لا يخوضون في معانيها، بل يفوضون أمرها إلى الله تعالى، وهو المذهب الأسلم.

٥ - أشار الإمام النووي «رحمه الله تعالى» إلى أن الأولى أن يحمل الكلام على الحقيقة لا سيما الأمور الغيبية التي لم نحط بها علما كأخبار الملائكة والجن والشياطين وغيرها، فلم نعرفها حقيقتها إلا من طريق الحديث النبوي الشريف، فعقولنا قاصرة عن إدراك كنهها وماهيتها وحمل الألفاظ على الحقيقة لا يتعارض مع الشرع ولا ينكره العقل، ولا يستحيل ذلك في الأشياء الجامدة التي لا يصدر منها فعل كأفعال الآدميين لقدرة الله تعالى أن يخلق فيها حياة وإحساسا وهو ما يؤيده القرآن الكريم، فليس بمستعبد ولا مستغرب أن يخرج من الشيطان كما يخرج من بني آدم مثل الضراط والبول، لأنه جسم يأكل ويشرب.

٦ - حمل الألفاظ عل الحقيقة لا يحتاج إلى قرينة، لأنه الأصل، ولكن الإمام النووي قد يرى في بعض المواضع أن القرينة اللفظية أو المعنوية هي الصارفة إلى الحقيقة من دون حملها على المجاز إذا احتمل سياق الحديث النبوي الشريف دلالتين، وهو خلاف المشهور عند اللغويين والبلاغيين أن القرينة تصرف الكلام من الحقيقة إلى المجاز، ويرى كذلك أنه لا يجوز حمل الكلام على المجاز إلا إذا تعذر حمل الكلام على الحقيقة، فهذا الحكم اللغوي قلما نجده عند أحد من المحدثين، ويرى كذلك أنه لا يصح لكل أحد أن بتأول الأحاديث النبوي الشريفة لاسيما الأحاديث المشكلة المعاني إلا إذا كان عارفا باللغة العربية وأساليبها خشية الوقوع في شبهة التجسيم والتمثيل، والعلماء منقسمين على قسمين: القسم الأول: الأولون من الصحابة والتابعين أن يجروا هذه الأحاديث على ظاهرها من دون الخوض في معناها، ووصف الإمام النووي هذا الرأي بالأسلم، والقسم الثاني: أولوها على معنى يليق بها، لأنهم يرون أنه لا يجوز حملها على الظاهر، فلا يجوز نسبة هذه الأمور الأفعال إلى الله سبحانه وتعالى.

المصادر والمراجع

١ - إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري: الإمام شهاب الدين أبو العباس احمد القسطلانيّ (ت: ٩٢٣هـ)، دار الفكر، بيروت، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

٢ - الاستذكار لجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمريّ القرطبيّ(٤٦٣هـ)، تحقيق: عبدالمعطي امين قلعجي، دار قتيبة – دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.

٣ - الأسماء والصفات للبيهقي: الإمام الحافظ أبو بكر احمد بن الحسين البيهقيّ، تحقيق: عبد الله عامر، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م

٤ - إعراب القرآن: أبو جعفر احمد بن محمد بن إسماعيل المرادي المعروف بالنحاس(٣٣٨هـ) وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

٥ - أعلام الحديث: أبو سليمان حمد بن محمد البستيّ الخطابيّ (٣٨٨هـ)، اعتنى به: محمد علي سمك وعلي ابراهيم مصطفى، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.

٥ - الإفصاح عن معاني الصحاح: الإمام أبو عثمان يحيى بن هُبَيْرَة بن محمد بن هبيرة الذهلي الشيبانيّ(٥٦٠هـ)، المحقق: فؤاد عبد المنعم أحمد، دار الوطن الرياض، ١٤١٧هـ /١٩٩٦م.

٦ - إكمال المعلم بفوائد مسلم: القاضي أبو الفضل عياض بن موسى اليحصبيّ (٥٤٤هـ) تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، وأحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

٧ - الألفاظ: ابن السكيت أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (٢٤٤هـ) المحقق: الدكتور فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.

٨ - تأويل مختلف الحديث: الإمام اللغويُّ أبو محمد عبد الله بن مسلم المعروف بابن قتيبة الدينوريّ (٢٧٦هـ)، شرح ومراجعة سعيد محمد اللحام، دار ومكتبة الهلال، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م.

٩ - تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة: القاضي ناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاويِّ(ت ٦٨٥هـ)، المحقق: لجنة مختصة بإشراف نور الدين طالب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت، ١٤٣٣هـ/ ٢٠١٢م.

١٠ - التعريفات: الشريف أبو الحسن علي بن محمد الجرجاني(٨١٦هـ)، المحقق: ضبطه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

١١ - التعليق على الموطأ في تفسير لغاته وغوامض إعرابه ومعانيه: هشام بن أحمد الوقشي الأندلسي (٤٨٩هـ) حققه وقدم له وعلق عليه: الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكة المكرمة - جامعة أم القرى، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١ م.

١٢ - تفسير عبد الرزاق: أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري الصنعاني (٢١١هـ)، دراسة وتحقيق: د. محمود محمد عبده، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.

١٣ - التفسير الكبير(مفاتيح الغيب): أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي فخر الدين الرازي(٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٣، ١٤٢٠هـ.

١٤ - التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي(٤٦٣هـ)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، ومحمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب ١٣٨٧هـ.

١٥ - تنوير الحوالك شرح موطأ مالك: جلال الدين السيوطي، دار الندوة الجديدة بيروت (د. ت).

١٦ - تهذيب الأسماء واللغات: الإمام محيي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف النووي(٦٧٦هـ) علق عليه مصطفى عبد القادر عطا دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م.

١٧ - تهذيب اللغة: أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت٣٧٠هـ) تحقيق: محمد عوض مرعب دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠٢م.

١٨ - التوشيح شرح الجامع الصحيح: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (٩١١ هـ)، المحقق: رضوان جامع رضوان، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

١٩ - التوضيح لشرح الجامع الصحيح: ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعيِّ المصريِّ (٨٠٤هـ) المحقق: دار الفلاح للبحث العلمي، ودار النوادر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨ م.

٢٠ - الجامع لأحكام القرآن(تفسير القرطبي): أبو عبدالله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي(٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، ط٢ دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.

٢١ - جمهرة اللغة: أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (٣٢١هـ)، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، ط١، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٧م.

٢٢ - الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة: زكريا بن محمد بن أحمد الأنصاري، زين الدين أبو يحيى (٩٢٦هـ)، المحقق: د. مازن المبارك،: دار الفكر المعاصر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.

٢٣ - الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني(٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار دار الكتاب العربي، القاهرة، الطبعة الثانية القاهرة، (د. ت).

٢٤ - الزاهر في معاني كلمات الناس: أبو بكر محمد بن القاسم ابن الأنباري (٣٢٨هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢م.

٢٥ - سنن الترمذي: الإمام أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي(٢٧٩هـ)، المحقق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٨م.

٢٦ - السنن الكبرى: الإمام النسائي، تحقيق الدكتور عبد الغفار البنداري وسيد كسروي حسن دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.

٢٧ - شرح السنة: الإمام أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي(٥١٦هـ) تحقيق: شعيب الأرنؤوط - محمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، دمشق، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٢٨ - شرح سنن أبي داود: شهاب الدين أبو العباس أحمد بن حسين بن علي بن رسلان المقدسي الرملي(٨٤٤هـ)، تحقيق: عدد من الباحثين بدار الفلاح بإشراف خالد الرباط، دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الفيوم، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م.

٢٩ - شرح سنن أبي داود: بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني(٨٥٥هـ)، وضع حواشيه: عمرو محروس، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ /٢٠٠٧م.

٣٠ - شرح صحيح البخاري: الشيخ العلامة أبو الحسن علي بن خلف المعروف بابن بطال البكريِّ القرطبيِّ(٤٤٩هـ) حققه وخرجّ أحاديثه الشيخ مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٤٢٤هـ/ ٢٠٠٢م.

٣١ - شرح صحيح مسلم: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (٦٧٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ/١٩٧١م.

٣٢ - شرح مشكاة المصابيح (الكاشف عن حقائق السنن): الإمام شرف الدين الحسين بن عبد الله ابن محمد الطيبيِّ(٧٤٣هـ)، بتحقيق الدكتور حسن هنداوي، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

٣٣ - شرح الموطأ: : محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني المصري الأزهري، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

٣٤ - شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم: نشوان بن سعيد الحميرى اليمني(٥٧٣هـ) المحقق: د حسين بن عبد الله العمري، ومطهر بن علي الإرياني، د. يوسف محمد عبد الله، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩ م.

٣٥ - صحاح اللغة وتاج العربية: إسماعيل بن حماد الجوهري(٣٩٣هـ) تحقيق: أحمد عبد الغفور العطار، دار العلم للملايين، بيروت، (د. ت).

٣٦ - صحيح البخاري: للإمام محمد بن إسماعيل أبي عبد الله البخاري الجعفي (ت٢٥٦هـ)، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، ط٣، دار ابن كثير، بيروت، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.

٣٧ - صحيح مسلم: أبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوريِّ(٢٦١هـ) المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د. ت).

٣٨ - طبقات الشافعية: تقي الدين أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر الأسدي الشهبيِّ الدمشقيِّ المعروف بابن قاضي شهبة(ت: ٨٥١هـ)المحقق: د. الحافظ عبد العليم خان، عالم الكتب، بيروت الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م.

٣٩ - طبقات الشافعية الكبرى: تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكيِّ(٧٧١هـ) المحقق: الدكتور محمود محمد الطناحي، والدكتور عبد الفتاح محمد الحلو دار هجر،

الرياض، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.

٤٠ - طبقات الشافعيين: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري الدمشقي (٧٧٤هـ)، تحقيق: د أحمد عمر هاشم، د محمد زينهم محمد عزب، مكتبة الثقافة الدينية، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.

٤١ - طرح التثريب في شرح التقريب: أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن ابن أبي بكر بن إبراهيم العراقي(٨٠٦هـ)، أكمله ابنه: أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين الكردي(٨٢٦هـ) الطبعة المصرية القديمة، القاهرة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د. ت).

٤٢ - عمدة القاري شرح صحيح البخاري: أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفي بدر الدين العيني (٨٥٥هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د. ت).

٤٣ - العين: أبوعبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (١٧٥هـ)، تحقيق: د. مهدي المخزومي، و د. إبراهيم السامرائي، دار الرشيد للطباعة والنشر والتوزيع، العراق، بغداد، ١٩٨٠م.

٤٤ - غريب الحديث: أبو عبيد القاسم بن سلام الهرويِّ(٢٢٤هـ) دار الكتب العلمية، بيروت الطبعة الثانية، ٢٠٠٣م/ ١٤٢٤هـ.

٤٥ - فتح الباري بشرح صحيح البخاري: الإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلانيِّ (٨٥٢هـ)،

٤٦ - فتح الباري: العلامة زين الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد المعروف ابن رجب الحنبلي(٧٩٥هـ) راجعه وعلق عليه أحمد فتحي عبد الرحمن، دار الكتب العلمية، بيروت الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

٤٧ - القبس في شرح موطأ مالك بن أنس: القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي ا(٥٤٣هـ) المحقق: الدكتور محمد عبد الله ولد كريم، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ /١٩٩٢م.

٤٨ - كشف المشكل على الصحيحين: : الإمام أبو الفرج عبد الرحمن بن علي المعروف بابن الجوزي (٥٩٧هـ) المحقق: علي حسين البواب، دار الوطن، الرياض، (د. ت).

٤٩ - الكليات: أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفويِّ الحنفيِّ(١٠٩٤هـ) إعداد عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٣٢هـ /٢٠١١م.

٥٠ - الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري: محمد بن يوسف بن علي ابن سعيد شمس الدين الكرمانيِّ(٧٨٦هـ)، دار إحياء التراث العربي بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

٥١ - الكوثر الجاري الى رياض أحاديث صحيح البخاري: أحمد بن إسماعيل بن عثمان الكورانيِّ الحنفيِّ(٨٩٣هـ)المحقق: الشيخ أحمد عزو عناية، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨ م.

٥٢ - كوثَر المَعَاني الدَّرَارِي في كَشْفِ خَبَايا صَحِيحْ البُخَاري: محمَّد الخَضِر بن سيد عبدالله ابن أحمد الشنقيطي(١٣٥٤هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ /١٩٩٥م.

٥٣ - اللامع الصبيح بشرح الجامع الصحيح: شمس الدين البِرْماوي أبو عبد الله محمد بن عبد الدائم بن موسى النعيميِّ العسقلانيِّ المصريِّ الشافعيِّ(٨٣١هـ)، تحقيق ودراسة: لجنة مختصة من المحققين بإشراف نور الدين طالب، دار النوادر، دمشق الطبعة الأولى، ١٤٣٣هـ/ ٢٠١٢ م.

٥٤ - المحكم والمحيط الأعظم: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده (٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٥٥ - مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: العلاّمة الملا علي بن سلطان محمد القاريِّ (١٠١٤هـ) دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.

٥٦ - المسالك في شرح مُـوَطَّأ مالك: ابن العربيِّ (٥٤٣هـ)حقـقـه: محمد بن الحسين السُّليمانيِّ وعائشة بنت الحسين السُّليماني، دَار الغَرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧ م.

٥٧ - مسند أبي يعلى: الإمام أبو يعلى أحمد بن علي بن المثُنى بن يحيى الموصليِّ (٣٠٧هـ) المحقق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

٥٨ - مسند الطيالسي: أبو داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسيِّ(٢٠٤هـ) المحقق: الدكتور محمد بن عبدالمحسن التركيِّ، دار هجر مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩ م.

٥٩ - مشارق الأنوار على صحاح الآثار: القاضي عياض بن غنم اليحصبي(٥٤٤هـ) لمكتبة العتيقة ودار التراث، (د. ت).

٦٠ - مشكل الحديث وبيانه: محمد بن الحسن بن فورك الأنصاري الأصبهاني أبو بكر(٤٠٦هـ) المحقق: موسى محمد علي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ/١٩٨٥م.

٦١ - مصابيح الجامع: محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد المخزوميِّ القرشيِّ بدر الدين المعروف بالدماميني(٨٢٧هـ) اعتنى به تحقيقا وضبطا وتخريجا: نور الدين طالب، دار النوادر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م.

٦٢ - المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: العلاّمة حمد بن محمد بن علي الفيّوميُّ (٧٧٠ هـ) دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

٦٣ - مطالع الأنوار على صحاح الآثار: أبو إسحاق إبراهيم بن يوسف بن أدهم الوهراني الحمزيِّ المعروف بابن قرقول(٥٦٩هـ)تحقيق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، دولة قطر، الطبعة الأولى، ١٤٣٣هـ/ ٢٠١٢ م.

٦٤ - معام السنن: الإمام أبو سليمان حمد بن محمد الخطابيِّ(٣٨٨هـ) ترتيب وتخريج الأستاذ عبد السلام عبد الشافي محمد دار الكتب العلمية، بيروت الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م/ ١٤٢٦م.

٦٥ - معاني القرآن: أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبدالله بن منظور الديلمي الفرَّاء(٢٠٧هـ) تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، (د. ت).

٦٦ - معاني القرآن وإعرابه: إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج(٣١١هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٦٧ - المعلم بفوائد مسلم: الإمام أبو عبدالله محمد بن علي المازريِّ(٥٣٦هـ)، تحقيق متولي خليل عوض الله، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

٦٨ - المفاتيح شرح المصابيح: الحسين بن محمود بن الحسن، مظهر الدين الزَّيْدَانيُّ الكوفي الضَّريرُ الشِّيرازيُّ الحَنَفيُّ المشهورُ بالمُظْهِري(٧٢٧هـ) تحقيق ودراسة: لجنة مختصة من المحققين بإشراف: نور الدين طالب، دار النوادر، وهو من إصدارات إدارة الثقافة الإسلامية - وزارة الأوقاف الكويتية، الطبعة الأولى، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢ م.

٦٩ - المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم: الإمام أبو العباس أحمد بن عمر الأنصاري القرطبيِّ(٦٥٦هـ) تحقيق: الدكتور محيي الدين ديب متو، وأحمد محمد السيد ويوسف على بديوي ومحمود ابراهيم بزال، دار ابن كثير، بيروت، ودمشق، الطبعة الرابعة، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.

٧٠ - مقاييس اللغة: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي(٣٩٥هـ) تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٧١ - المنتقى شرح الموطأ: القاضي أبو الوليد سليمان بن خلف بن أيوب الباجيّ (٤٩٤هـ) تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ /١٩٩٩م.

٧٢ - الموطأ: الإمام أبو عبدالله مالك بن أنس الأصبحيّ(١٧٩هـ)، المحقق: محمد مصطفى الأعظمي، مؤسسة زايد بن سلطان للأعمال الخيرية، أبو ظبي، الإمارات الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤ م.

٧٣ - الميسر في شرح مصابيح السنة: فضل الله بن حسن بن حسين بن يوسف أبو عبد الله شهاب الدين التُّورِبِشْتِي(٦٦١هـ)، المحقق: د. عبد الحميد هنداوي، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز الطبعة الثانية، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.

In Clusion:

This modest research has discussed an important aspect of semiotics in lingustis studies namely the literal , primary and original semantic meanings of a word , as well as its metaphorical secondary ,and artistic connotation ,The research exmined The impact of these tow types of Imam Abu Zakariya Yahya in Sharaf Al - Nawawi(d. 676Ah), who is one of the renowned imams and prominent jurists of islam. He greatly enriched the Islamic libarary with valuable and well –Known works , among which is his famous commentary on Sahih Muslim. In this commentary , he included the views of previous jurists and hadith scholars , as well as Iinguists and grammarians. The research explored Iman Al - Nawawis views on how the meanings of words within the context of prophetic hadiths interpreted. Some of these meanings are taken literally , especially those statements and actions of non - rational beings which are impossible in worldly laws and thus are not denied by Islamic jurisprudence or reasin , Other meanings, however , are understood metaphorically, especially in contexts involving the attributes and actions of Gad,where a literal interpretation would imply a resemblance to creation , which is not permissible In certain contexts, metaphorical interpretation may be more. The research agreed with Imam Al - Nawawi in adopting a literal interpretation when supported by The Quran, and similarly accepted metaphorical interpretation where it is warrante.